

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf- M'SILA

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Sciences Commerciales



جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

العنوان

أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية

دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية لولايتي المسيلة و برج بوعرييرج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

نوقشت يوم: 04 ماي 2015

تحت إشراف الدكتورة:

- خرخاش سامية

إعداد الطالبة:

- بسيسة آمنة

لجنة المناقشة

الصفة	أعضاء اللجنة
رئيسا ومقررا	1- غري حمزة
مشرفة ومقررة	2- خرخاش سامية
مناقشة	3- محوخ رزيقة

السنة الجامعية: 2015/2014



[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم
تعملون].

سورة التوبة الآية: 104



تمكرات

نحمد الله عز وجل ، واسع الكرم، جزيل النعم أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل، فلم لا

توفيقه لما وفقنا

وننتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذتنا ومثلنا الأعلى المشرفة على هذه

المذكرة، الذي بفضل توجيهاتها ونصائحها القيمة، تمكنا من تخطي صعوبات البحث

الأستاذة: خريش سامية .

ولا يفوتنا أن نشكر عمال البنوك التي كانت ميدان دراستنا التطبيقية.

والكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد نقول شكرا جزيلاً .



الأهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي أحفدك حمداً يليق بجلال وعظمتك سلطانك أهدي ثمرة جهدي

إلى صباح دربي ونور بصري وهنلي الأعلى والدي العزيز أطال الله بعمره.

و فيض الحنان و نبع العنان و نبع الود و المحبة إلى والدتي العزيزة.

إلى الشموغ التي تضيء طريقتي إخواني : سارة ، بلقاسم ، محمد الصديق

إلى أمز من رافقتك وأطيب من معرفتك ، إلى كل من رافقتني في المشوار الدرامي

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل

إلى كل من وصعتم ذاكرتي و لو تصعمم ذاكرتي.

آمنة

مقدمة

مقدمة:

شهد القطاع المالي تطورات عديدة في الوقت الراهن، حيث أن انفتاح الأسواق المالية، واحتدام شدة المنافسة، واستحداث الأدوات مالية جديدة، أدى إلى وجود بعض الأزمات في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، مما أدى إلى تراجع اقتصادياتها، وبذلك باتت قدرة البنوك على إدارة مشاكلها بشكل وقائي أمرا محتملا.

ويعتبر القطاع المصرفي بمثابة البؤرة الحيوية في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها العادل على استثمارات المختلفة على الصعيد المحلي والعالمى، وفي ظل تطور الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا حيث زادت هذه الظروف من تعرض البنوك إلى أزمات مالية أو مصرفية، والتي تميزها القدرة على إحداث اضطرابات في أسواق أخرى على المستوى الدولي وبصورة غير مستقرة، ألزمت هذه الأحداث المصارف على الاهتمام أكثر بالكفاءة المصرفية، لكون أن البنوك أصبحت تواجه مصيرا تكتفه تحديات مفاجئة .

وفي خضم تطورات الصناعة المصرفية، ونتيجة لتزايد الأزمات المصرفية وحجم القروض المتعثرة يتحمل النشاط المصرفي العديد من الصعوبات. الأمر الذي يتطلب منه اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لإدارة وضبط هذه القروض، وفق أفضل الممارسات الدولية، وذلك من أجل التخفيض من حجم الخسائر المحتملة.

حيث أن انهيار المؤسسات المصرفية ذات سمعة دولية، كان أبرز أسبابها الضعف الواضح في كفاءة ادارة البنوك إلى جانب عوامل أخرى، كما تشير تقارير الصندوق النقد الدولي إلى أنه خلال فترة 1980-1999 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء إلى أزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، حيث تصاعدت أزمات البنوك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا، وجنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن الأزمات التي واجهت روسيا ودول شرق و وسط أوروبا.

أمام هذه المشاكل التي حدثت لم تقف الدول الصناعية مكتوفة الأيدي حيال الوضع الراهن، بل كثفت جهودها للكشف عن نقاط الضعف ضمن سياستها لمعرفة أسباب حدوث تلك الأزمات، واتضح أن من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات تزايد حجم المخاطر الائتمانية وعدم التحكم (الكفاءة) في ادارتها من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية وكذا الافصاح من ناحية أخرى.

كنتيجة لتلك الأزمات ازداد الاهتمام بالكفاءة المصرفية إلى جانب الدور الذي تلعبه ادوات التحليل المالي حيث أن أساليب الكفاءة، إذ ما تم استخدامها ستعمل على تخفيض الخسائر التي سيتحملها البنك جراء منح القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها

وتعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده الخاصة أن لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يتم تسيلها، والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للتعثر في السداد.

في الحقيقة أن دراسة وتحليل مشكلة القروض المتعثرة ، زادت أهميتها على المستوى المحلي والعالمي بعد اصدار لجنة بازل وثقتها الأولى في جويلية 1988، وكان الهدف من ورائها آنذاك هو تحضير قواعد التعاون بين الدول لتحقيق الرقابة على أنشطة البنوك، كما نصب اهتمام المختصين بالمعضلة الاساسية المتمثلة في اثار التعثر على ايرادات البنوك وبالتالي على أرباحها، الامر الذي يعرقل زيادة رأس المال لتدعيم البنك لمواجهة التعثر.

بالرغم الجهود المبذولة، إلا أن الدول ما تزال تعاني من اختلالات هيكلية في انظمتها المصرفية ، الأمر الذي أدى الى إطار جديد جاءت به مقررات بازل الثانية سنة 2001 التي شكلت تطورا كبيرا في مجال الرقابة وتسيير المخاطر المصرفية، ونخص بالذكر تسيير المخاطر الائتمانية حيث كانت احدى توصياتها هي مطالبة المصارف بالاحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال لمواجهةتها.

أمام السعي العالمي لتكثيف مع برامج الاصلاح ،فالجائر على غرار بقية دول العالم أقدمت حسب تحليل العديد من الخبراء المختصين على الاعتراف بأهمية الرقابة على المصارف سنة 1990، واصدرت قانون النقد والقروض 90-10 كنقطة في مسار الاصلاحات المالية للجهاز المصرفي الجزائري ولتكريس مبدأ الرقابة في البنوك الجزائرية، وتأكيدا على رغبتها في الاستفادة من قواعد الرقابة المصرفية (معدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل).

أولا: الإشكالية

وعلى ضوء مما سبق تتبلور معالم اشكالية الدراسة في التساؤل المحوري الآتي :

- ما مدى تأثير القروض المصرفية المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة يمكننا طرح الأسئلة التالية:

1. ما هو مستوى القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية محل الدراسة؟
2. ما هو مستوى الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة؟
3. هل تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية ؟
4. هل توجد فروقات ذات دلالة احصائية حول تقييم أثر القروض المصرفية المتعثرة على الكفاءة البنوك ؟

ثانيا: الفرضيات

1. هناك مستوى متوسط للقروض المصرفية المتعثرة في بنوك محل الدراسة .
2. هناك مستوى متوسط لواقع تطبيق الكفاءة المصرفية في بنوك محل الدراسة.
3. تؤثر القروض المصرفية المتعثرة بدرجة عالية على الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة
4. توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم أثر القروض المصرفية المتعثرة على الكفاءة البنوك تعزى للمتغيرات العامة.

ثالثا: أهداف الدراسة

1. ابراز الإطار العام لكل من الكفاءة المصرفية والقروض المتعثرة في البنوك والحث على متابعتها وتحصيلها .
2. التأكيد على أهمية استخدام أساليب الكفاءة المصرفية للتحكم والتقليل من التكاليف، بغية الوصول الى أعلى عائد ممكن.
3. استقصاء آراء المهنيين في بنوك محل الدراسة، حول جملة من القضايا المتعلقة بمدى استخدام وتحليل الكفاءة المصرفية، وبناء القرار الأنسب، والوقوف على أهم أسباب تعثر القروض في بنك والسبل الكفيلة لمعالجة هذا المشكل

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

- توجد عدة مبررات ذاتية وجمة من العوامل الموضوعية التي دفعت لاختيار هذا الموضوع، يمكن ايجازها فيما يلي:
- طبيعة التخصص الأكاديمي المدروس (بنوك)، والميل الشخصي لدراسة ظاهرة التعثر المصرفي ودور الكفاءة المصرفية في الحد منها.
 - التعرف على اوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك والمساهمة بنتائج هذه الدراسة لمعالجة مشكل القروض المتعثرة.
 - قلة الابحاث العلمية حول هذا الموضوع في الجزائر.
 - سلسلة الأزمات المالية المتتالية وخاصة المصرفية والتي انبعثت منذ القرن الماضي في الجدل القائم حول دور الكفاءة المصرفية في ضمان سلامة المراكز المالية للبنوك.
 - حداثة موضوع دور الكفاءة المصرفية في تسير المخاطر المصرفية في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم والمؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.

خامسا: منهج الدراسة

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة والإيجابية على الإشكالية المطروحة تم استخدام أسلوب الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة هذه لظاهرة، وهذا باستخلاص الجانب النظري لأهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية التي تناولت الموضوع.

كما اعتمدنا أيضا على أسلوب دراسة الحالة في الشق التطبيقي في دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية ، وذلك من خلال الاستعانة بأسلوب الاستبيان والذي استوحينا اسئلته من الجانب النظري للدراسة بغية معرفة مدى استخدام أساليب الكفاءة على مستوى البنوك واستقصاء آراء المصرفيين عن أسباب تعثر القروض، كما استعنا في تحليل معطيات الاستبيان على بعض الادوات الاحصائية مثل ادوات الاحصاء الوصفي من خلال التكرارات النسبية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

وادوات الاحصاء الاستدلالي من خلال ،اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA، بحيث تم ذلك عن طريق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في نسخته الاخيرة ،الإصدار 22.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي :

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة الميدانية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر وذلك على مستوى كل من ولاية المسيلة (BADR، BDL، BEA، CNEP)، برج بوعريج (BADR).
- **الحدود الزمنية:** يحدد الاطار الزمني لدراسة اثر تعثر القروض المصرفية خلال الفترة ما بين [2008-2014]

سابعا: الدراسات السابقة

في حدود علم الطالبة تم الحصول على بعض الدراسات التي وجدت قريبة من الموضوع، ونذكر منها ما يلي:

- فاطمة بن شنة ،(ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة) ،دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة - الجزائر سنة2008-2009.حيث نظمت الباحثة معالجة هذه لدراسة من خلال أربعة فصول، وتناولت الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة ادوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية؟ وما مدى امكانية تطبيق هذه الادوات في المصارف الجزائرية؟ وأهم نتيجة تم التوصل إليها: الأدوات التحليل المالي والائتماني دور في تقييم مخاطر الائتمان والحد من القروض المتعثرة، كما اشارت الى امكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية.

- هبال عادل ،(اشكالية القروض المتعثرة ،دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر-سنة 2011-2012، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة أربع فصول ،وحاول الاجابة على الاشكالية التالية: ماهي الأسباب المؤدية لتعثر القروض ؟وماهي الحلول المقترحة لتقليل من هذه الظاهرة؟ وتوصل في الأخير على أنه لا يمكن تجنب مشكلة القروض المتعثرة نهائيا ،إلا أن التقيد بالضوابط المصرفية من شأنه التخفيف منها .مع الإشارة الى مراعاة الدقة في اختيار العاملين في مجال المصرفي .

ثامنا: هيكل البحث:

تم تقسيم البحث الى جزأين، الأول نظرية والثاني تطبيقي، اشتمل الجزء الأول على فصلين :خصص الأول لمقدمة عامة حول القروض المصرفية المتعثرة وطرق معالجتها، والذي تناولناه من خلال ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول ،حاولنا تقديم لمحة عن القروض المصرفية المتعثرة، أما المبحث الثاني حاولنا فيه عرض أسباب وآثار ومؤشرات تعثر القروض، بينما المبحث الثالث كان لعرض لأهم الأساليب المتبعة لمعالجة القروض المتعثرة والحلول المقترحة لهذه المشكلة، أما الفصل الثاني كان بعنوان الاطار النظري للكفاءة المصرفية والذي اشتمل على أربع مباحث ،حيث تناولنا في المبحث الأول نظرة عامة حول الكفاءة المصرفية، أما المبحث الثاني عرضنا فيه العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية، بينما المبحث الثالث لعرض طرق قياس الكفاءة المصرفية ،أما المبحث الرابع تناولنا فيه مدخل نظري حول البنوك التجارية عموما .

أما الجزء الثاني فقد اشتمل على الدراسة الميدانية لتأثير القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية في مجموعة البنوك العاملة بالجزائر وتم تقسيمه لثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول لتصنيفات القروض ومراحل سير عملية منحها ، أما المبحث الثاني تم عرض فيه الإطار المنهجي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، أما المبحث الأخير فخصص لتحليل أسئلة الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج.

الفصل الأول : الاطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة

تمهيد:

تمثل القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من مواردها نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد ديونها من أقساط وعمولات، ومن ثم تعريض البنك المانح لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق خسائر حقيقية تتمثل في هلاك هذه القروض وملحقاتها.

ومن أجل التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بالقروض المصرفية المتعثرة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لماهية القروض المصرفية المتعثرة، في حين تناولنا في المبحث الثاني أسباب، وآثار ومؤشرات القروض المتعثرة أما في المبحث الثالث فتطرقتنا لمعالجة القروض المصرفية المتعثرة.

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة

من الطبيعي أن البيئة المصرفية محفوفة بالمخاطر، إلا أن إقبال المصارف على تحملها دون دراسة جدية لنتائجها قد يهدد استمرارية بقائها مما يؤدي بها إلى الانهيار. وليس هذا فحسب بل إن تعثر المصرف أو مجموعة من المصارف من شأنه وضع النظام المصرفي ككل في خطر مما يزعزع ثقة المودعين و النظام المصرفي بمجمله، ويزرع بذور أزمة نظامية تهدد استقرار المالي برمته.

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة

يعتبر القرض من أهم أوجه الاستثمار. والمورد المالي الأساسي لدى البنك، حيث يمثل الجانب الأكبر من الأصول، كونه يدر بعوائد وإيرادات كبيرة، لهذا كان من المنطقي أن يولي مسؤولو البنك عناية خاصة لهذه القروض.

أولاً: تعريف القروض

يتباين مفهوم القروض بتباين الزاوية التي ينظر لها مختلف الاقتصاديين، وفيما يلي سنحاول أن نقدم مجموعة من التعاريف التي أعطيت في هذا الصدد:

- يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما، هو الدائن بمنح أموال الشخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة". (الطاهر لطرش، 2005، ص55)
- يعرف القرض بأنه: "تعاقد بين طرفين، الطرف الأول يعد مقرضاً ويقوم بمنح النقود والثاني يعد مقترضاً ويقوم بتسليم النقود وإرجاعها بفوائدها في وقت المحدد لها، وبالتالي فإن القرض يعد بالنسبة للمقرض حق تسلم مبلغ معين من النقود، وبالنسبة للمقترض يكون الالتزام بدفع مبلغ معين من النقود". (محمد براق، خالد بن عمر، 2008، ص21)
- كما يعرف القرض بأنه: "هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة يمنح عميلاً (فرد أو مؤسسة) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقتاً معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو اقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير". (حمزة محمود الزبيدي، 2002، ص18)

- وبناءا على ما سبق، نستنتج بأن القروض هي تلك المبالغ المستحقة على العملاء لحساب البنك خلال فترة زمنية متفق عليها، مقابل فائدة يحصل عليها البنك من العميل.

ثانياً: أنواع القروض

يعتمد المصرف والسلطات الرقابية على قواعد عامة وأساليب ملزمة في تصنيف أصوله، حيث يقسم القروض إلى الفئات التالية: (فاطمة بن شنة، 2009، ص78)

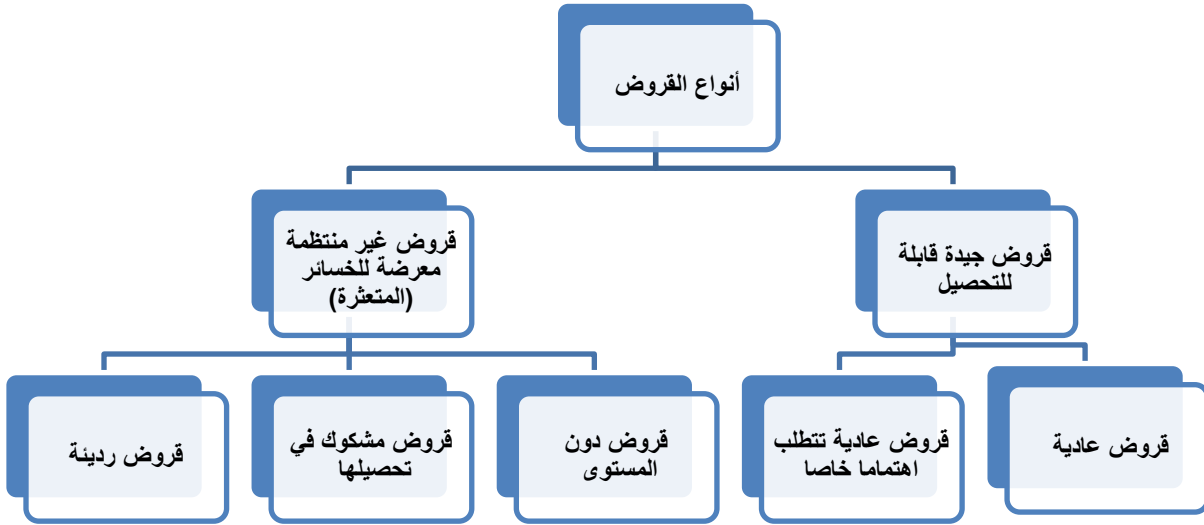
1. قروض جيدة قابلة للتحصيل:

هي تلك القروض التي يتم فيها سداد أصل القرض والفوائد والعمولات المتعلقة بها حسب الشروط المتفق عليها بدون وجود تطورات سلبية في وضعية العميل وقدرته الائتمانية على السداد.

2. قروض غير منتظمة معرضة للخسائر (المتعثرة):

هي القروض التي لم تسدد وفق الشروط العقد المبرم، لأن المدين يواجه صعوبات مادية واقتصادية ويمكن ان يؤثر على خدمة أصل القرض أو الفائدة و العمولة أو كليهما ، وتشمل هذه الفئة من القروض التي مضى موعد استحقاقها قسط أو أكثر، أو التي مضى عن تسديد الفائدة والعمولة مدة تزيد عن 90 يوماً.

الشكل رقم (1): أهم تصنيفات القروض المصرفية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات السابقة

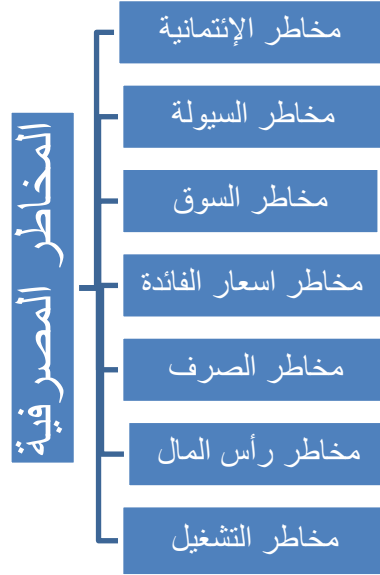
ثالثا: مخاطر القروض

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، وعليه تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك عموما إلى نوعين رئيسيين هما: (حسين ذيب، 2012، ص146).

1. **المخاطر المالية:** تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشراف مستمرين من قبل ادارات البنوك، وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى، حيث تحقق البنوك عن طريق هذه المخاطر ربحا أو تتعرض لخسارة، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي: (مخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الصرف، مخاطر رأس المال).
2. **مخاطر العمليات (التشغيل):** وتتضمن الاحتيال المالي، الاختلاس، التزوير وتزييف العملات... الخ.

وبصفة عامة يمكن توضيح مختلف المخاطر المصرفية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات السابقة

1. مخاطر الائتمانية: تنتج عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده) أو في توقيتات السداد، أي لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه. (فاطمة بن شنة، 2009، ص30)

وتعرف كذلك بأنها: "الخسارة الكامنة المحتملة من نوع اقتصادي ناتجة عن تغير الجودة الائتمانية لطرف مقابل على مدى معين" (Youssef Chalach & autres, 2015, p3)

2. مخاطر السيولة: تنشأ عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى إنعدام الملاءة المالية للمصرف. (نضال رؤوف أحمد، 2013، ص306)

3. مخاطر السوق: تواجه المصارف خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق وتتمثل هذه المخاطر في امكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في الأسواق السندات، الأسهم العملات والبضائع. (محمد داود عثمان، 2008، ص 19)

4. مخاطر أسعار الفائدة: يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة ، (Jole Bessès, 1996, P17)

5. مخاطر الصرف: نظرا لتنوع جنسية المتعاملين مع البنك، أصبح البنك يتعامل بمختلف العملات الاجنبية، كمنح قروض بالعملة الصعبة والتي تعتبر السبب في تعرضه لمخاطر سعر الصرف.

حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها: "الخسارة الناتجة عن تقلبات في أسعار الصرف نسبة إلى العملة الأجنبية المرجحة للبنك" (Benamghar Mourad, 2012, p25).

6. مخاطر رأس المال: البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل، ويرجع فشل البنك إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة، التي يلتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات بالالتزامات الديون حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى انخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول. (سمير الخطيب، 2005، ص 116)

7. مخاطر التشغيل: وهي المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل بعض العمليات الداخلية الخاصة بالبنك أو حتى عن طريق بعض الأحداث الخارجة عن إرادة البنك نفسه. (بشير الزعبي، 2010، ص 6)

وبعد الإلمام بأهم أنواع المخاطر المصرفية، سنتطرق لمخاطر القروض المتعثرة موضوع بحثنا ،وذلك بإبراز مفهوم القروض المتعثرة أولاً، ثم استعراض كافة الجوانب المتعلقة بها من خلال مباحث هذا الفصل.

رابعاً: تعريف القروض المصرفية المتعثرة

رغم الطرق والأسس المصرفية السليمة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية ، إلا أن المصرف يتعرض لمخاطر احتمال عدم السداد ، وهي المرحلة التي يطلق عليها القروض المتعثرة وفي ما يلي سنشير إلى أهم مفاهيمها : (هناك العديد من المسميات لمصطلح القروض المتعثرة، يختلف استخدام هذه التسميات من بنك إلى آخر من أهمها : القروض المجمدة، القروض المعلقة ، القروض الخاصة، القروض الهالكة ، القروض الحرجة ، القروض غير العاملة ، القروض الراكدة ، القروض المشكوك في تحصيلها وغيرها من المسميات المختلفة التي تعبر عن نفس الظاهرة محل الدراسة ، أما باللغة الإنجليزية فإن أكثر المسميات أكثر استخداماً : (Non performing Loans ,Bad Loans)

تعرف بأنها: " القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.

(عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، 1999، ص 279)

وتعرف أيضاً: "بتلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي تحصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول القرض من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راکدة، وبمرور الوقت عليها تصبح قرضاً متعثراً.(عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص22)

أما (Rose) فقد عرف القروض غير العاملة على أنها تلك : " القروض التي لم تحقق للبنك إيرادات من الفوائد أو القروض، التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها حسب الوضع الحالي للمقترض ، و تشير التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية أن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاقه، أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوماً. (Rose. Peter S,2002,p118)

ومما سبق يمكن استنتاج بأن القروض المتعثرة : هي مواجهة المصرف لظروف طارئة وغير متوقعة نتيجة اخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد ،سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول ، مما يتوجب على المصرف معالجتها على وجه السرعة قبل تفاقمها.

المطلب الثاني: مراحل تعثر القروض المصرفية

يعتبر تعثر القرض المرحلة النهائية التي يصل فيها العميل إلى حالة التعثر بعدم قدرته على سداد القرض المستحق، بل إن تعثر العميل يمر بمجموعة من المراحل التي تصبح فيها المؤسسة أو المشروع متوقفة عن السداد تماما، والتي يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع المتعثر، وهذه المراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1. مرحلة انخفاض معدل السيولة بالمشروع:

تبرز مظاهر انخفاض معدل السيولة بالمشروع خلال هذه المرحلة نتيجة للأسباب التالية:(فاطمة بن شنة،2010،ص69)

- قيام المشروع أو المؤسسة بالاستثمار في أصول بطيئة الحركة وبمبالغ ضخمة.
- دخول المشروع في التزامات غير مخططة يؤدي سدادها إلى انخفاض السيولة.
- بطء معدل دوران الأصول بالمشروع مما يؤثر سلبا على السيولة .
- استخدام المشروع لأساليب إنتاج قديمة عديمة الكفاءة والفعالية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والمبيعات، ومن ثم انخفاض السيولة وكفاءة إدارة المبيعات والتحصيل.
- الزيادة المستمرة في الطاقات الانتاجية غير المستغلة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض السيولة.
- الارتفاع المستمر في تكاليف تشغيل المشروع ومن ثم انخفاض المبيعات والسيولة.

تتفاعل كل الأسباب والعوامل السابقة فيما بينها لتؤدي إلى مرحلة التالية والمتمثلة في مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع.

2. مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع:

تتجلى مظاهر انخفاض رأس المال العامل في المشروع فيما يلي: (فاطمة بن شنة، 2010، ص70)

- الانخفاض المستمر في قدرة المشروع على تحقيق أرباح ملائمة، ومن ثم انخفاض الأرباح من سنة إلى أخرى مقارنة بحجم الأموال المستثمرة فيه.
- الاعتماد المتزايد والمستمر للمشروع على الاقتراض في التمويل.
- الانخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة.

لاشك أن تفاعل العوامل السابقة الذكر فيما بينها وبين العوامل الناجمة عن انخفاض السيولة، تؤدي إلى حدوث المرحلة الموائية والمتمثلة في ظهور العسر المالي المؤقت.

3. مرحلة ظهور العسر المالي المؤقت بالمشروع:

في الواقع مظاهر العسر المالي المؤقت تتمثل فيما يلي:

- حدوث إختلالات في الهيكل التمويلي للمشروع وعدم قدرته على تمويل العمليات الجارية.
- الانخفاض المستمر في رأس مال المشروع نتيجة لعدم تحقيق ارباح وزيادة ديونه ايضا.
- الزيادة المستمرة في حجم المخزون السلعي بالمشروع وتضخمه إلى مستويات قياسية.

إن تفاعل مجموع هذه العوامل فيما بينها وبين العوامل السابقة (انخفاض السيولة، وانخفاض رأس المال العامل)، يؤدي إلى المرحلة الموائية والمتمثلة في استمرار العسر المالي بالمشروع أي: معاناته من العسر المالي الدائم. (فاطمة بن شنة، 2010، ص70)

4. مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع

وتتمثل مظاهره في الآتي:

- تعرض المشروع لخسائر متتالية سنة بعد أخرى، يؤدي إلى تراكم خسائره وزيادة ديونه.
- استمرار المشروع في العجز وعدم استطاعته سداد التزاماته القصيرة الاجل والطويلة.

- الانخفاض المستمر في القيمة السوقية لعناصر أصول المشروع، بحيث تصبح قيمته أدنى من ديونه والتزاماته المتراكمة.
 - عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته القصيرة والطويلة الأجل وتوقفه تماما عن السداد.
- إن تفاعل العوامل السابقة وفق مختلف مراحل التعثر يؤدي إلى مرحلة أخير والمتمثلة في مرحلة الفشل القانوني والتي يترتب عنها تصفية المشروع.

5. مرحلة معالجة الازمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج، أو التصفية أو إعادة الهيكلة، أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية، وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد. (حسين نيب، 2012، ص144)

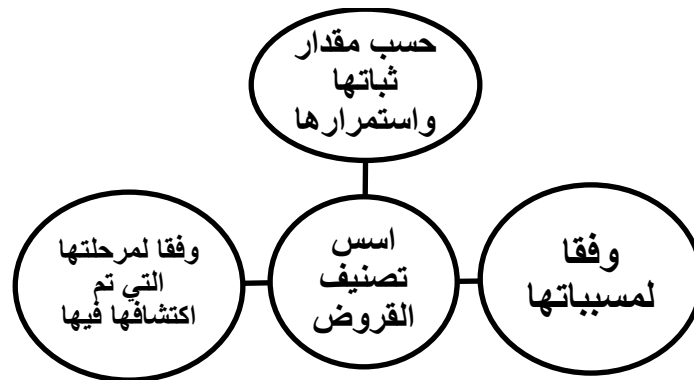
6. مرحلة الفشل القانوني للمشروع:

وهي المرحلة التي لا يستطيع فيها المشروع التحكم في الفشل والعسر المالي الدائم، الأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات قانونية لإعلان افلاسه وبالتالي التصفية. (حمزة محمود الزبيدي، 2002، ص237)

المطلب الثالث: أنواع القروض المتعثرة

تنقسم القروض المصرفية وفقا لعدة أسس، والشكل التالي يظهرها بإيجاز :

الشكل رقم (3): يوضح أسس تصنيف القروض المتعثرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

1. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

حيث يتم تصنيف القروض المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية:

- قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بأودر غير محسوسة لتثير انتباه المقرضين حيث أن مخاطرها أولية.
- قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو حيث تجاوز مرحلة التكوين ، وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع، وعلى الجهات المقترضة التي بدأت تشعر بالقلق حول امكانية سداد حقوقها.
- قرض متعثر مكتمل في مرحلة النضج، حيث بلغ شدة ازمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتهدد استمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع المزيد من الاهتمام من جانب المحيطين والمتعاملين معه.
- قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه، حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم المشروع المدين ،وتصفيته وفقا للخطة التي اتفق عليها الدائنين.(محسن احمد الخضيري،1996،ص75-76)

2. تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:(عبد المطلب عبد الحميد،2009،ص78)

- **القروض المتعثرة العارضة:**
أي تلك التي تحدث بشكل عارض،نتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.
- **القروض المتعثرة الدائمة:**
وهي تلك القروض إلى تتصل بأسباب هيكلية،وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب اصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في اقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع ، وأدت إلى هذه النتائج وبالتالي فإنه يستغرق مزيدا من الوقت والجهد والتكلفة.

3. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين أساسيين هما:

- القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:

وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته، أي التي كان المشروع سببا مباشرا فيها سواء كان عمدا أو عن عدم اهتمام ومن أهم هذه العوامل نجد: (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، صص 70-72)

الخلل في إعداد الدراسات الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته، وبصفة خاصة في تقدير التكاليف الإستثمارية الخاصة بالمشروع ، وفي تقدير معدل العائد الخاص به. ❖ عدم الإلتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة التي لا يستطيع المشروع مواجهتها أو الحصول على اموال اضافية لتغطيتها مما يوقعه في التعثر.

❖ عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض ، واخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل واطهار الأوضاع على غير حقيقتها واحداث مخالفات جسيمة.

❖ إستخدام جانب كبير من رأس الامال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الاجل دون وود مبرر لذلك. ❖ التخلف الإداري، والفساد داخل المشروع ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل.

- القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

ينصرف هذا النوع إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من البنوك وموردين وجهات الحكومية، وهذا النوع من القروض يحدث نتيجة عوامل خارجية عن إرادة المشروع ذاته، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

❖ ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للإئتمان: حيث كثيرا ما يساهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر، نتيجة لنقص المعرفة والخبرة لدى العاملين به ولأسباب عديدة من بينها:

- قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها عن المشروع الممول وعدم قيامه بمتابعة العميل والوقوف على سير أمور مشروعه.
- سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدل مرتفع للربحية والتغاضي عن المخاطر التي تكتنفها.
- خطأ البنك في تقدير ضمانات التي قدمها المشروع، واعتماده على ضمانات عينية لا يسهل تسيلها. (عبدالمطلب عبدالحמיד، 2009، ص73)
- ❖ **ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل ظروف المحيطة:**
- وترجع هذه القروض في نشأتها أساساً إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل معظمها في الآتي:
- دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الإنكماش.
- رفع سعر البيع، مما يؤدي إلى إنكماش الطلب وبالتالي انخفاض المبيعات.
- تغير أذواق المستهلكين وتغير نمط والسلوك الإستهلاكي لهم لظهور بدائل أكبر.
- التغيرات العالمية التي تحدث في الأسواق الدولية. (محسن احمد الخصيري، 1996، ص69)

المبحث الثاني: أسباب، آثار ومؤشرات تعثر القروض المصرفية

يشكل كل من البنك والمقرض الطرفان الأساسيان في العملية الائتمانية، لهذا فإن وصول القرض إلى حالة تعثر يكون ناجما عن أحدهما أو كليهما، وبما أن كل من البنك المقرض والعميل المقرض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما، فإن التغيرات التي تطرأ فيها تدخل طرفا ثالثا.

لذلك نهدف من خلال هذا المبحث إلى معرفة أسباب تعثر القروض، والآثار الناجمة عنها، والمؤشرات التي يمكن أن نستدل بها عن تعثر القرض.

المطلب الأول: أسباب تعثر القروض المصرفية

تعود أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في المواعيد المحددة إلى العديد من الأسباب والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أولا: أسباب متعلقة بالبنك

يحدث أن يقع البنك في مشكلة التعثر نتيجة أخطائه هو، ولانخفاض كفاءة عاملين به، وفي حقيقة الأمر أن أهم هذه الاسباب يمكن ردها إلى ما يلي :

1. عدم قيام موظفي المصرف بإجراء التحليلات والدراسات الكافية، وقد يرجع ذلك لإي أهمال موظفي المصرف أو قلة خبرتهم.

2. الخطأ في تقدير ضمانات المقدمة من العميل إلى المصرف مقابل قرض، أو المبالغة في تقدير قيمتها.

3. عدم متابعة المصرف لأوجه استخدام القرض من قبل العميل، إذ قد يستخدم في غرض اخر، خلاف الغرض الممنوح لاجله القرض. (خالد وهيب الراوي، 2009، ص 56)

4. ومن الخطأ ان يقوم البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع، اذا ينبغي ان يكون لدى العميل ما يمول به جزء من مشروعه ويتحمل قدرا من المخاطر فيه، ويجب ان يكون هذا التمويل فعلي في صورة عقار أو معدات أو نقد سائل، ولا يعد تمويلا من جانب العميل تسهيلات الموردين لمواد أولية أو نحوها، لانها في الواقع قروض قصيرة الأجل تزاحم البنك عادة عند استرداد امواله. (فريد راغب النجار، 2000، ص 23)

5. إصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي يمر بها والتي بسببها قد يتعرض العميل للتعثّر.
 6. السماح للعميل باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة، في حين انه يتعين وفقا للدراسات المعدة ، ان تستخدم تلك الاموال على دفعات وفقا لحاجة العمل والجدول الزمني المعد في هذا الشأن.
 7. عدم وجود تنظيم لمنح الائتمان، فقد يحابي مديرو دائرة الائتمان بعض معارفه أوأصدقائه ويتساهل في منحهم القرض دون إعتبار لسياسة الائتمان في المصرف.
 8. عدم معالجة التجاوزات التي تحصل من طرف المقترض في الوقت المناسب.
 9. تقصير موظفي المصرف عن متابعة اخبار السوق واستقصاء المعلومات من مصادرها فيما يتعلق بالأوضاع المالية للمقترض.
- هذه الأسباب جميعها يمكن اعتبارها تطبيقات لعدم مراعاة البنك للاصول المصرفية السليمة في منح وادارة الائتمان.:(زياد رمضان ومحفوظ جودة، 2008،ص337)

ثانيا: أسباب متعلقة بالمقترض:

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض والناجمة عن وجود خلل لدى المقترض مايلي:
(محمد داود عثمان، 2013،ص ص 402-403)

1. عدم دقة المعلومات والبيانات التي يصرح بها المخترض للجهات الدائنة.
2. إستخدام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له في غير الغرض الذي منحت لأجله.
3. ضعف ادارة المقترض.
4. وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع المراد تمويلها .
5. سوء نية المقترض، أي أنه في بعض الأحيان يعتمد المقترض في عدم سداد التزاماته تجاه البنك، بالرغم من توافر القدرة لديه على سداد الالتزامات.
6. وفاة العميل المقترض، وعدم التزام الورثة بالتسديد.
7. إشهار أفلاس المقترض أو هروبه خارج البلد.
8. عدم إلتزام وتقييد المقترض بارشادات وتوجيهات البنك.

9. سوء إدارة العميل مالياً، والمتمثل في سوء التخطيط المالي للتمويل نشاطه. (كمال أحمد يوسف، 2013، ص 90)

ثالثاً: أسباب أخرى:

وهذه الأسباب لا ترجع إلى البنك ولا إلى المقترض، بل تتعلق بالظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، ومن أهمها: (مرعي حسن حمد بني خالد، 2003، ص ص 58-65).

1. دخول منتجين جدد إلى السوق الذي سوف يؤثر سلباً على الحصة السوقية للمؤسسة ومن ثم سيؤثر على حجم المبيعات.
2. دخول الاقتصاد المحلي والعالمي في مرحلة الكساد أو الانكماش.
3. المنافسة الحادة والتي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة، وقد تكون المنافسة على المستوى المحلي أو المستوى الدولي أو الاثنين معاً.
4. تغيير التشريعات والانظمة والتي قد تؤثر على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتدفقات النقدية، مثل فتح الاستيراد للسلع المعينة كان محظوراً استيرادها.
5. عدم قدرة المؤسسة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية، أو الاستجابة البطيئة لها.
6. الظروف السياسية الغير المستقرة التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية ومن ثم على نتائج اعمال المقترض.

المطلب الثاني: آثار تعثر القروض المصرفية

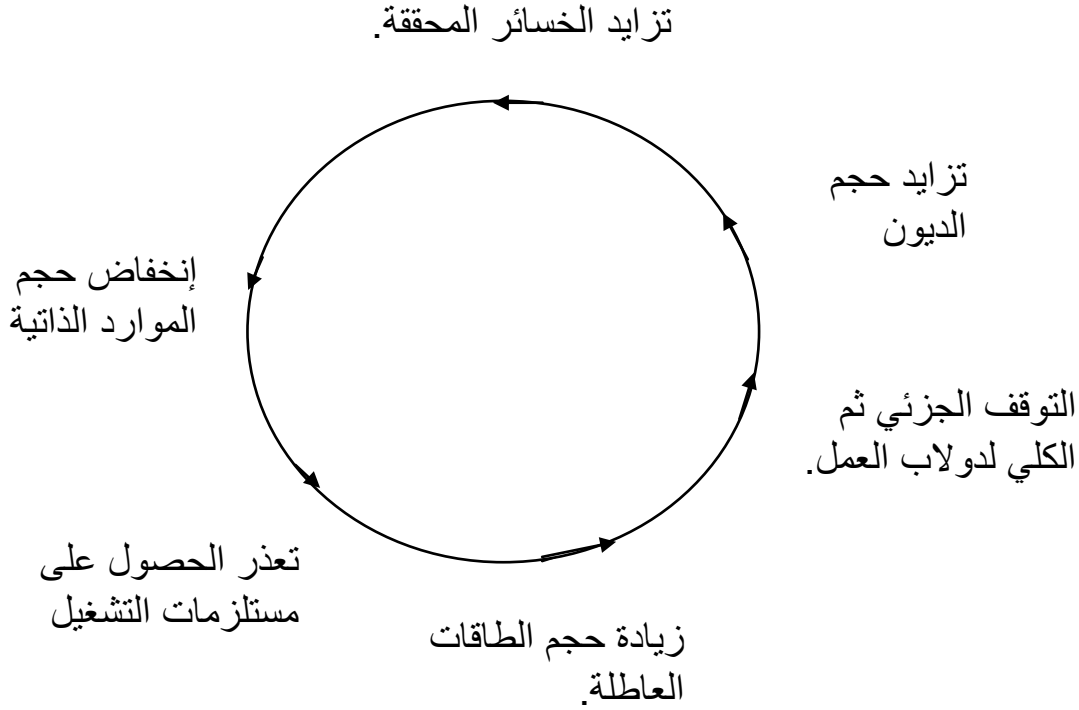
يؤدي تعثر القروض الممنوحة إلى ظهور آثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل وعلى المستويين الجزئي والكلّي.

أولاً: آثار التعثر الجزئية

تختلف هذه الآثار من طرف لآخر من أطراف العلاقة الائتمانية، ففيما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية: (محمد كمال خليل الحمزاوي، 2000، ص 361)

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.
 - يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في براثن أزمة السيولة.
 - من هنا تواجه المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولا ب العمل.
 - نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية.
 - وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر عن العمل أولاً في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر المحققة.
- ويصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي.
- وفي حالة وجود ضامن فإنه قد يتعرض لبعض الآثار السالبة الذكر، وعلى مستوى أقل نسبياً من حيث درجة حدتها.

الشكل رقم(4): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع



المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، 2000 ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ط2، ص 362.

وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار:

- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على البنوك استردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى.
- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفياً.
- توفر قرائن تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد.
- ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي وإدارة الائتمان بالبنوك في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة مالياً.

- فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية.

- ينتج عن مشكلة السيولة وتناقص القدرة الإقراضية للبنك فقدان البنك لاستقراره وسمعته لدى زبائنه، وقد يؤدي هذا الوضع أن لم يتم تسيره بعقلانية وتداركه في وقت قياسي، إلى إفلاس البنك في نهاية المطاف. (رحيم حسين، 2008، ص 269)

ثانيا: آثار التعثر الكلية (محمد كمال خليل الحمزاوي، 2000، ص 364-366)

إن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولا تزال لها آثار على المستوي الاقتصادي التجميعي، ذلك لأن كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرت بهذه المشكلة وعلى سبيل المثال.

1- الإنتاج الكلي: لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبيد جانب من الثروة القومية.

2 - العمالة: يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية.

3- التضخم: تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوي التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحددة النقد الوطنية.

4- الاستثمار والادخار: لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في اقتصاد ما، تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية، ناهيك عن تأثيرها الغير المواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- متغيرات الموازنة العامة: تؤثر القروض المتعثرة سلبا على الإيرادات الضريبية من ناحيتين:

- أنها تقلل أرباح البنوك بفعل المخصصات المحتجرة لمواجهاتها فتقل بالتالي الإيرادات الضريبية التي تستحق على هذه البنوك.

- القروض المتعثرة تؤدي إلى توقف المشروعات أو تخفيض حجم نشاطها مما يقلل ها الخاضعة للضريبة. وبالتالي فإن تدخل الدولة لحماية أموال المودعين، أو لرد أموالهم يحمل الميزانية العامة أعباء مالية نتيجة الدعم التي تقدمه لصندوق التأمين على الودائع أو المبالغ التي تقرر صرفها للمودعين المتضررين من إخفاق البنوك كنتيجة لمشكلة القروض المتعثرة (عمار أكرم عمر الطويل، 2008، ص54).

المطلب الثالث: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة

في الحقيقة لا يصنف الائتمان المقدم للعميل على انه قرض متعثر فجأة، وإنما هناك مؤشرات ودلائل تعبر عنه، ومن أهم الأعراض التي تلفت النظر لتعثر القرض ما يلي: (حمزة محمود الزبيدي، 2002، ص 189)

- 1- التأخير أو المراوغة في سداد الأقساط.
- 2- كثرة طلبات تأخير السداد.
- 3- التهرب من الكشف عن الميزانيات.
- 4- ضعف حركة الحسابات أو ركودها أو توقفها تماما، ذلك أن حركة حسابات العميل هي مرآة تعكس آليات نشاط العميل من حيث ركوده وحيويته، كذلك يلاحظ أن إضافة غير صحيحة في الحساب قد تكون مؤشرا لحالة تعثر العميل خاصة إذا كان الإيداع غير موسمي فقد يدل ذلك على قيام العميل ببيع أصل من أصوله الثابتة الرأسمالية للخروج من عثرته أو أزمة السيولة.
- 5- عدم كشف العميل عن التزاماته تجاه الآخرين.
- 6- عدم الكشف عن أية بيانات أو معلومات يحتاجها البنك من العميل.
- 7- اتخاذ العميل لقرارات هامة بصورة مستعجلة وبدون دراسة.
- 8- وجود ماضي للعميل مليء بالمشاكل، الإفلاس أو مشاكل تحصيل.
- 9- التأخير في سداد الضرائب وغيرها من الالتزامات اتجاه الدولة.
- 10- ظهور دائنين لم يفصح عنهم المقترض من قبل.
- 11- التقارير السيئة عن أسعار أسهم الشركة التي يملكها العميل.
- 12- عميل مصنف من الدائنين الآخرين بأنه كثير التأخير في السداد.

- 13- التغيير في إدارة الشركة خاصة إذا كان ذلك بشكل مستمر وعلى فترات قصيرة.
- 14- تغيير نشاط العميل، فالعميل حينما يكون ناجحاً ونشاطه مستمر فليس هناك ما يدعو إلى تغيير نشاطه إلا إذا متعثراً لأي سبب كان.
- 15- وجود المقرض خارج نطاق نشاط البنك.
- 16- عدم الترحيب بزيارات مسؤولي الائتمان إلى موقع عمل العميل.
- 17- تعدد حالات انكشاف الحساب الجاري.
- 18- المرض المزمن أو الوفاة لمالك المشروع أو أذى شخص آخر يكون له دور هام في استثمارية.
- 19- طلب المقرض زيادة فترة التخزين في المخزن العائد للبنك، مما يشير إلى عدم قدرته على تصريف بضاعته، أو استخدامها في مشاريعه بشكل سليم. (جمال أبو عبيد، 2003، ص103).

المبحث الثالث: معالجة القروض المصرفية المتعثرة

رغم ما قد يترتب عن حالات تعثر القروض المصرفية من خسائر فادحة للبنك، إلا انه ينبغي التصرف بحكمة أمام هذه الحالات لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

المطلب الأول: فاعلية مقررات لجنة بازل لتجنب التعثر المصرفي

لقد كان لنشوء لجنة بازل أثرا كبيرا على الجهاز المصرفي العالمي وعلى الأنظمة المالية الدولية، إذ عملت هذه اللجنة على اقتراح عدة معايير لتنظيم النشاط المصرفي :

أولا: لجنة بازل

يعتبر رأس المال المصرف أكثر مصادر الحماية من المخاطر ، حيث حرصت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة. وذلك إن كون رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصرف وبناء الثقة، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية .

ومن هذا المنطلق تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية Bank For International Settlement (BIS) للرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصرف، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هيرستات Herstatt والبنك الأمريكي فرنك لين Franklin ، وغرضها الأساسي تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك .(الملاحح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، 2014، ص12)

ثانيا :الجوانب الأساسية لاتفاقية بازلI الصادرة سنة 1988 :

نظرا لتنامي فعاليات المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض، فهي تتعرض لخسائر أثناء توظيف أموالها ، ولتزايد حدة المخاطر ركزت لجنة بازلI على ما يلي:(العرفان فائزة، 2010، ص55-56)

1. **معدل كفاية رأس المال:** حيث وضعت لجنة بازل معياراً موحداً لقياس كفاية رأس المال، وهو معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة، وذلك بتحديد درجة المخاطر المرتبطة بكل أصل من هذه الأصول ذات المخاطرة، ويحدد لكل نوع من هذه الأصول نسبة معينة لرأس المال، وبالتالي مجموع رأس المال المطلوب لمقابلة الأصول التي تتحمل مخاطرة ائتمانية، وقدرت هذه النسبة بـ 8% كحد أدنى.

2. **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:** حيث قامت لجنة بتقسيم دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط.

- المجموعة الأولى: ضمت دول كاملة العضوية المتمثلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Economic Coopération and Developm بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية.

- المجموعة الثانية: وتضم باقي دول العالم، وينظر إليها على أنها ذات مخاطر أعلى. ولا تتمتع بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD.

3. **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول:**

تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك على اختلاف وتعدد النظم المصرفية وتشجيع البنوك على توظيف جزء أكبر من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية أو أصول ذات مخاطر متدنية، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (1): أوزان المخاطرة وفق مقررات لجنة بازل I

درجة المخاطرة	عامل المخاطر
صفر	النقدية، المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة عن الحكومات.
10%	المطلوبات من هيئات القطاع العام
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والنقدية في الطريق.
50%	قروض مضمونة بروهن عقارية ويشغلها ملاكها
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية ومطلوبات من قطاع الخاص ومطلوبات من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام ومطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية ومساهمات في شركات أخرى وغيرها.

المصدر: عبد الحميد محمد الشواربي، (2002)، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الاسكندرية. ص 169.

4. التعديلات التي أجريت على معيار رأس المال 1988: (لعراف فائزة، 2010، ص ص 55-56)

- اقترحت اللجنة إدخال بعض التعديلات سنة 1996 على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط .
- أعطى معيار بازل وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم.

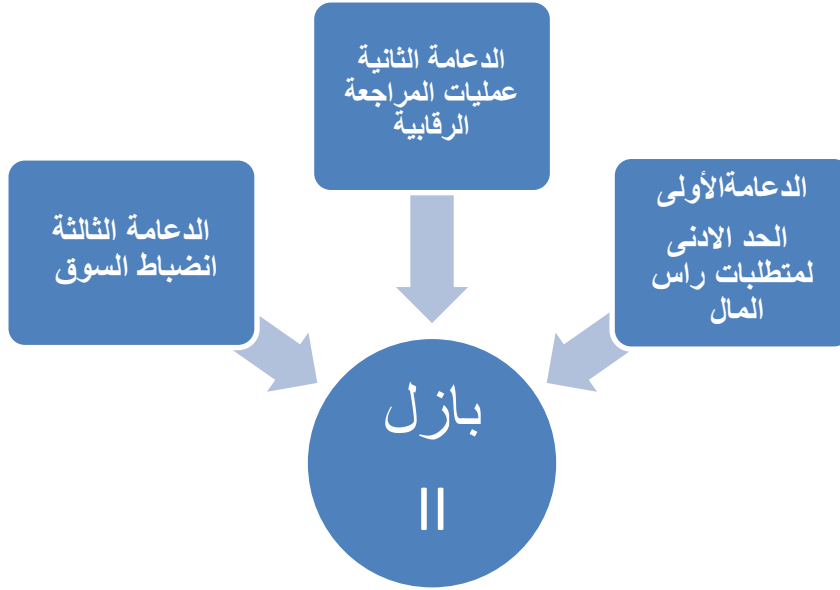
- تشجيع البنوك على امتلاك أصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها على الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات مخاطر المرتفعة مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية.
- افتراض لجنة بازل أن انخفاض معيار كفاية رأس المال عن نسبة 8% لأي بنك ، يعد دلالة على معاناته من ضعف متطلبات رأس المال ، كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال، وغيرها من الانتقادات والسلبيات الموجهة لاتفاقية بازل الأولى.
- وبعد سلاسل من الدراسات ، كان من الضروري إيجاد إطار جديد شامل ومرن لملاءة رأس المال من خلال إصدار النسخة النهائية من الاتفاق الجديد في سنة 2004 والتي عرفت باتفاقية بازل الثانية. (طارق عبد العال، 2003، ص155)

ثالثا: اتفاقية بازل II

مما لا شك فيه أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العالمية ،لذا سعت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال:

- **الدعامة الأولى:** تغيير في كيفية حساب أوزان المخاطر بالنسبة لمخاطر الائتمان والإبقاء على أساليب حساب مخاطر السوق الصادرة عن اللجنة سنة 1961، وإدراج نوع جديد من المخاطر والمتمثل في مخاطر التشغيل وأوصت بضرورة أخذه بعين الاعتبار عند حساب نسبة كفاية رأس المال الجديدة.
- **الدعامة الثانية:** ركزت فيها اللجنة على استراتيجيات وسياسات البنك لتحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بطريقة سليمة ،كما تم التركيز أيضا على ادره المخاطر المصرفية.
- **الدعامة الثالثة:** سعت اللجنة من خلالها إلى تحسين معايير الإفصاح لدى البنوك، وتقديم توصيات وتحديد متطلبات الشفافية، مما سيؤدي إلى تحسين إمكانية المقاربة بين المصارف.

الشكل رقم (5): الدعائم الثلاث للجنة بازل II



المصدر : من إعداد الطالبية بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: أساليب معالجة القروض المتعثرة

تختلف أساليب معالجة القروض المتعثرة باختلاف الأزمنة، وذلك طبقاً للظروف الخاصة بالعميل والأسباب التي أدت إلى تعثره، وفيما يلي سنعرض على أهم الطرق للتعامل مع هذه القروض:

أولاً: إجراءات مساعدة العميل للخروج من التعثر

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محاولة منه لمساعدة العميل المتعثر لإعادة سير نشاطه، وبالتالي إخراجها من دائرة التعثر ويمكن عرض هذه الإجراءات كما يلي: (محسن أحمد الخضيرى، 1996، ص136)

1. تقديم سياسات ترشيدية واستشارية:

وذلك عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر بمجموعة من الإجراءات في إدارة نشاط العميل، وطبقاً لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف، والتي تتمثل في النقاط التالية:

- التوصية والعمل باستغلال الجزء الغير المستخدم من الطاقة الإنتاجية.
- إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها.
- ترتيب لقاءات ودية مع الدائنين والموردين وشرح ظروف العميل.
- وقف وتصفية جزء من نشاط العميل، بسبب صعوبة المنافسة في منتج معين.

2. تعويم نشاط العميل:

كما سبق الإشارة فان هنالك حالات يظهر فيها أن ظروف العسر التي يمر بها العميل هي حالة مؤقتة، ووفقا لهذا المنظور يعمل البنك على إعطاء المقترض فرصة لتحسين أوضاعه وذلك من خلال:

- منحه فترة سماح يتم غن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده (إعادة الجدولة، تخفيض سعر الفائدة، إلغاء نسبة من الديون....)
- تقديم قروض جديدة وبشروط ميسرة، يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية وتسييره، لكن بعد تأكد البنك من رغبة وإصرار العميل في تجاوز الأزمة ودراسة الظروف المستقبلية والحاضرة للسوق التي سيتم تصريف فيها منتجات العميل .

3. دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى :

تعتبر من أهم طرق التعامل مع القروض المتعثرة، خاصة إذا كانت أسباب التعثر المشروع عائدة إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج. وعليه فان إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة اقل، ومن ثم زيادة في هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولي.

وتتم عمليات الدمج بعدة طرق من بينها: (محسن احمد الخصيري، 1996، ص 347)

- الامتصاص للعمليات والعلاء والأنشطة.
- الدمج التدريجي بين كيانيين.
- الدمج الفوري وتشكيل كيان جديد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى متكاملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل مع الموزعين أو تكامل مع الموردين ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهداف في الربحية والاستمرارية.

ثانياً: تصفية النشاط والمتابعة القانونية

عندما يصعب تنفيذ أي من الأساليب السابقة، فإنه لا مفر من اتفاق الطرفين على تصفية النشاط كمرحلة أولى قبل اللجوء إلى القضاء من أجل تسوية الدين، ويمكن عرض هذين الإجراءين كما يلي: (محسن أحمد الخضيرى، 1996، ص148)

1. تصفية النشاط:

هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة، وعليه يتم :

- تجهيز مستندات العقارات
- تقييم شهرة المحل
- تجهيز تقييمين أو ثلاثة من مكاتب استشارية، بالنسبة لكل من الأراضي والمباني والمعدات.
- حصر منقولات الشركة من أثاث ومحتويات المخازن من منتجات تامة الصنع ومواد خام وتجهيز بيان بها وتحديد قيمتها حسب ظروف السوق.
- اللجوء إلى أسلوب بيع مناسب عن طريق مكاتب الخبرة و الحملات الإعلامية عن طريق البنك أو العميل حسب الاتفاق.
- تحديد موقف العميل مما عليه من ديون للموردين وماله من مستحقات لدى عملائه.

بعد الانتهاء من ذلك يكون هناك اتفاق بين الطرفين على مبلغ التسوية حسب مقتضيات ونتائج التصفية، فإذا كان مبلغ التصفية لا يغطي صافي رصيد البنك

المدين يقوم بإعدام الباقي مستخدماً حساب المخصص الخاص بالعميل أو المخصص العام لإعدام الباقي.

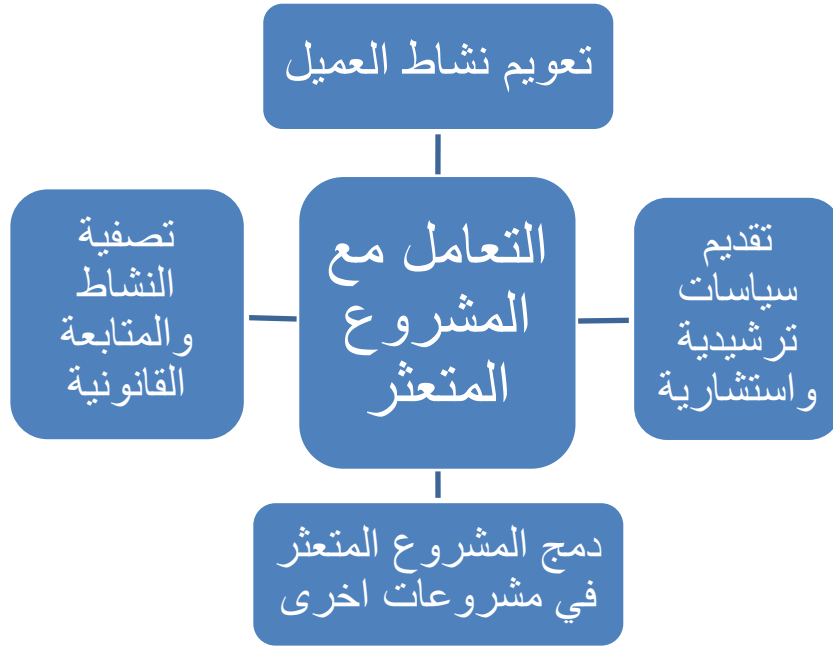
2. المتابعة القانونية:

بعد الانتهاء من الخطوات السابقة التي تخضع لاتفاق الطرفين (بداية من تقديم سياسات الترشيدية والاستشارية إلى غاية تصفية النشاط)، نأتي لحالة فشل المفاوضات بين المقترض والبنك وتآزم الأمور بينهما، التي يستوجب بعدها الأخذ بطريق القضاء الذي يتبع إجراءات قانونية عبر عدة قنوات نذكر منها:

- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الأمر ذلك.
- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدماً الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن.
- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة.
- الحجز القضائي على ممتلكات العميل .
- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهناً عقارياً.

وبهذا فطريق الإجراءات القانونية هو أسوأ الطرق وأكثرها خسارة لطول وقتها وتكلفتها، ولنعلم أن السياسة و الاتفاق هما سبيلا الحل.

الشكل رقم (6) : البدائل المختلفة للتعامل مع المشروع



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات السابقة

المطلب الثالث:الحلول المقترحة لإشكالية القروض المتعثرة

إذا كانت عملية الإقراض من أبرز نشاطات البنوك التجارية، فإن مخاطر القروض وتعثرها تمثل المشكل الأساسي والعائق الكبير لتلك النشاطات، ولكن هذا الأمر لا يمنع البنوك التجارية من الوقاية منها وذلك بمنح الائتمان وفق أسس موضوعية لا شخصية، بالإضافة إلى القيام بالمراقبة المستمرة لمحفظه القروض البنكية.وفيما يلي بعض الحلول المقترحة لمعالجة إشكالية القروض المتعثرة:(براق محمد وبين عمر خالد،2008،ص ص 8-9).

- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة.
- رفع الكفاءات المهنية لموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية.
- التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية.

- تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إرادة المقرض وليس لسوء إدارته شؤون المؤسسة.
- بغرض مقابلة مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، فإنه ينبغي على البنك أن يقوم بتكوين مخصصات لذلك، ووفقا لمقررات لجنة بازل فإن الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر يعد دينا غير عامل.
- اقتراح الحلول ووضع قواعد للسداد تتفق وقدرات المقرض وذلك بناء على دراسة معمقة للقروض والمؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول ورفع كفاءة الأداء وإجراء تغييرات في الإدارة.
- دراسة إمكانية التوسيع على المقرض المتعثر بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلاته ذات الأثر المالي، وذلك إذا تبين أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعه المالية.
- دراسة إمكانية تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر منه كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات ضمان القروض
- تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة، يشارك في الربح والخسارة. حيث يرى أصحاب هذا الاقتراح أن مشاركة البنك في إدارة المؤسسات المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن أوضاع الشركة وتحويلها من الخسارة إلى الربح.
- بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقرض الاستغناء عنها في هذه الفترة.
- القيام بإجراءات تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدّها حساسية على سمعة البنك.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل حوصلة لأهم المفاهيم المرتبطة بالقروض المصرفية، والتعرف على مراحلها وأنواعها، كما تطرقنا إلى الأسباب التي أدت إلى التعثر القروض والآثار الناجمة عنها. إذن القروض المتعثرة تمثل مشكلة خطيرة وتحدي كبير يواجه البنوك، وهذا مما يتطلب اتخاذ الإجراءات وقائية لتفاديها، ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها وبالتالي حماية البنك من الخسائر الناجمة عن التعثر العملاء وعدم الوفاء بالتزاماتهم.

فظاهرة القروض المتعثرة لا يمكن الحد منها كلياً، لكن إذا أحسنت البنوك التجارية استخدام الطرق والأساليب الكفاءة، فبإمكانها أن تقلل آثارها إلى أدنى حد ممكن وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الثاني.

الفصل الثاني : الاطار النظري للكفاءة المصرفية

تمهيد:

لقد كان لإنتشار ظاهرة العولمة آثارا بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية على النحو الذي فرض الكثير من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المصرفية، حيث أصبح من الضروري وجود نظام مصرفي قادر على تخصيص الموارد المالية وبكفاءة لخدمة أهداف التنمية وتقليل المخاطر الرئيسية لتطوير الاقتصاد.

كما بات للكفاءة المصرفية حاليا أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، وذلك لسببين رئيسيين على الأقل، يتمثل الأول في أن مقاييس الكفاءة تعتبر مؤشرات لنجاح واستمرار البنك أو فشله أو إعلان إفلاسه، وعن طريقها يتم تقييم أداء المؤسسات المصرفية الفردية، وأداء الصناعة المصرفية ككل.

أما السبب الثاني لاهتمام الاقتصاديين بالكفاءة المصرفية، فيتمثل في مدى تأثير السياسات الحكومية والتغيرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي على كفاءة المؤسسات المصرفية.

وستناول في هذا الفصل موضوع الكفاءة المصرفية من خلال أربع مباحث، حيث خصص المبحث الأول لماهية الكفاءة المصرفية، في حين سنخرج في المبحث الثاني على العناصر الرئيسية، والعوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية، وفي المبحث الثالث سنتطرق لطرق قياس الكفاءة المصرفية، أما المبحث الأخير فخصص لإبراز الإطار النظري للبنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية

تعتبر البنوك القناة الرئيسية لتدفق رأس المال والمساهم الكبير في النشاط الاقتصادي، لذا أصبح تحسين كفاءة النظام المصرفي قضية استراتيجية لمواجهة الصدمات المالية والاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة.

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي " فلفريدو باريتو" (1923-1948) الذي طور صياغة هذا المفهوم، وأصبح يعرف بأمثاليه باريتو. (محمد الجموعي قريشي و الحاج عرابة، 2012، ص12)

أولاً: الكفاءة في الفكر الاقتصادي:

أشار آدم سميث قبل قرنين من الزمان في كتابه الشهير " ثروة الأمم The Wealth of Nation"، إلى أن الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين يلاحقون ويعظمون مصالحهم الخاصة. وأنه في ظل وجود سوق تنافسية حرة فإنه هناك يد خفية invisible hand تقود الاقتصاد إلى تعظيم هذه المصالح وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد. وكان آدم سميث يرى أن المنافسة (بهدف تعظيم الأرباح) أو السوق الحر هو أفضل منظم لعمل الاقتصاد، مشيراً إلى أن الاقتصاد ما هو إلا هيكل منظم لذاته Self-regulating Structure، ولكي يعمل بكفاءة فلا بد أن تقلص الدولة تدخلها في الاقتصاد إلى أدنى الحدود، ذلك أن مثل هذا التدخل يمكنه التأثير سلباً على كفاءة عمل السوق. (محمد عبدالكريم علي عبد ربه، 2003، ص36)

كما يعرفها الاقتصاديون هي الحالة التي يتم من خلالها استخلاص أكبر قدر من المنافع، على مستوى الفرد المستهلك والمنتج ومن ثم المجتمع بأسره، من

تخصيص واستخدام الموارد المتوفرة، أي تعظيم رفاهية الفرد، ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهية العامة للمجتمع ككل وهذا ما يعرف بكفاءة أو أمثلية باريتو Pareto Optimum. وأن العديد من الاقتصاديين ينظرون إلى آليات السوق الحر على أنها أفضل السبل لتحقيق وتعظيم هذه الرفاهية. (م.د. لورنس يحي صالح، 2009، ص171)

وعند التطبيق على الاقتصاد ككل فإنه هناك شرطان ضروريان لتحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى:

1) أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قدرا من المنافع أكبر من التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع. أي أن هذا النشاط يزيد من مستوى رفاهية بعض الناس على الأقل دون أن يخفض من مستوى رفاهية البعض الآخر، وأن الفشل بالقيام بهذه الأنشطة، يعني فقد المكاسب المتوقعة منها.

2) لن يتم القيام بالنشاط الاقتصادي إذا كانت التكاليف المترتبة عليه تفوق المنافع المحققة منه بالنسبة لأفراد المجتمع، حيث أن القيام بذلك النشاط الذي يضيف إلى التكاليف أكثر مما يولد من منافع سوف يحدث ضررا لبعض الأشخاص يزيد عن المكاسب التي يجنيها البعض الآخر. وعند أخذ جميع الأشخاص في الاعتبار، فإن محصلة التأثير الصافي لمثل هذا النشاط تكون سالبة.

وعند نقض أي من الشرطين السابقين تكون النتيجة عدم الكفاءة الاقتصادية. (جيمس جوارتني ريتشارد ستروب، 1987، ص112)

ثانياً: الكفاءة في الفكر الإداري

ورد مفهوم الكفاءة بأنها:

- أي مقياس تقليدي أو عرفي للأداء في صورة معيار محدد مقدماً، أو هدف يمكن وضعه لقياس أداء آلة أو عملية أو فرد، أو منظمة.
- نسبة المخرجات إلى المدخلات.
- القدرة النسبية للإنتاج بمعدل محدد بتكلفة أقل، أو إنتاج كمية أكبر بنفس التكلفة، أو بنفس المدخلات.
- معدل الربحية. (سمير محمد علي حسين، 2005، ص30)

وتعني الكفاءة كما عرفتها إحدى الهيئات الدولية بأنها "إنجاز الأهداف المخططة أو أي أهداف أخرى محددة للبرنامج بطريقة منتظمة بحيث تساهم في تخفيض تكاليف العمليات دون أن يؤثر ذلك على مستوى الجودة، أو الوقت الذي يجب أن تؤدي في الخدمة"، كما عرفها آخر بأنها "التأكد من تحقيق أقصى منفعة أو مخرجات ممكنة من الطريقة أو الأسلوب أو الموارد المتاحة، أو بمعنى آخر أن أقل مستوى من الموارد قد تم استخدامه لتحقيق مستوى محدد من المخرجات". (محمد محمود يوسف، 1994، ص144-115) وبذلك فإن الكفاءة هي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات. (أحمد حسين بتال، 2012، ص7)

كما يمثل مفهوم كفاءة المنظمة معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة، وتقديم الخدمات حيث أن المنظمة الهادفة للنمو والتطور لا بد أن تؤمن إمكانية استمرار التدفق البشري والمادي والمالي والمعلوماتي لكي تعمل بشكل فاعل ومستمر (عدنان زيدان عبد العزيز، 2011، ص165)، و تمثل الكفاءة أحد عناصر الفعالية ومطلب ضروري لها، باعتبار أن الفعالية تمثل

درجة نجاح المنظمة في الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة. (اسماعيل سالم الجهمي، 2006، ص90)

يرتبط مفهوم الكفاءة بمفهوم الإنتاجية Productivity، لكون هذا الأخير مقياساً لكفاءة المنشأة في تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات. غير أنه في الوقت الذي تمثل فيه الإنتاجية أية علاقة بين المخرجات والمدخلات، فإن الكفاءة تشير إلى أفضل علاقة بين المتغيرين. فهي تعني الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات من قدر معين من الموارد، أو تحقيق نفس المستوى من الإنتاج بأقل ما يمكن من الموارد. (عبد الوهاب مطر الدايري، 1991، ص447)

يمكن القول أن العملية الإنتاجية غير كفؤة إذا كانت تستخدم كمية أكبر من عناصر الإنتاج، أو من عنصر واحد على الأقل، ولكن ليس أقل من بقية العناصر، لإنتاج نفس الكمية من المخرجات التي تنتجها عملية إنتاجية أخرى أو توليفة من العمليات.

بذلك فإن اللاكفاءة تعني أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستخدام موارد معينة، أو أنها تستخدم توليفة مكلفة من المواد لإنتاج مجموعة معينة من المنتجات أو الخدمات. (محمد الجموعي قرشي، 2006، ص9)

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى القول أن الكفاءة هي الكيفية المثلى في استخدام الموارد من خلال الوصول إلى أفضل علاقة بين مدخلات والمخرجات (أي القدرة على تحقيق أقصى المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات).

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لكلمة كفاءة Efficiency، حيث تعني "الاستغلال الأمثل للموارد"، أو تحقيق أقصى

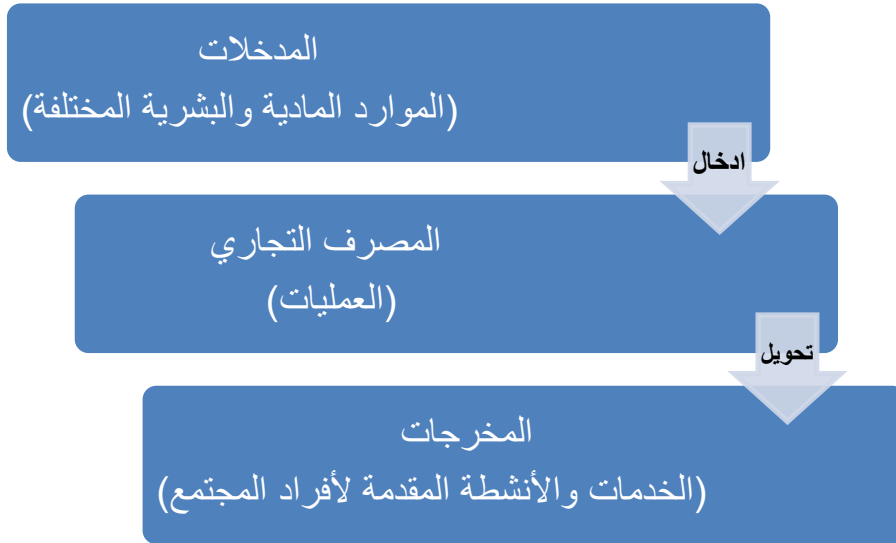
المخرجات من الموارد المتاحة" أو "تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة" سواء بالنسبة للمؤسسة المصرفية أو المؤسسة الاقتصادية.

ولكن قد يبرز الاختلاف وتباين عند تحديد مدخلات ومخرجات البنك مقارنة بتحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية التي تتسم عملياتها الإنتاجية بالوضوح والسهولة، في حين يعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات، وذلك لتعدد وتنوع وتداخل أنشطتها. كما تتميز أعمال البنك بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى صيغ التمويل و الخدمات المصرفية أو استخدام التكنولوجيا الحديثة، أو على مستوى البيئة والمحيط الذي يعمل فيه البنك كاستقطاب عملاء ومتعاملين جدد أو ظهور منافسين جدد أو ظهور أسواق جديدة، وكذا اختلاف القوانين والتشريعات المنظمة له. (فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي، 2013، ص140)

❖ مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية:

المصرف هو مؤسسة اقتصادية ومالية ونقدية تستخدم موارد بشرية، مالية، ومادية متعددة لتحقيق خدمات مالية مختلفة تقدم لأفراد ومؤسسات المجتمع، وهي بذلك تعد مؤسسة أو وحدة اتخاذ قرار (MUD)making unit هذه المؤسسة تواجه قرارات يومية لغرض اختيار المزيج الأمثل من الموارد المتاحة بهدف القيام بوظائفها. ويبرز هنا مفهوم الكفاءة كونه يتعلق بقياس أهلية أي من عناصر الإنتاج يمكنها أن تحقق أفضل مستوى من الإنتاج.

شكل رقم (7) : يوضح العلاقة بين مدخلات ومخرجات المصرف التجاري



المصدر: أحمد حسين بتال، 2012 مقياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام
تكنيك تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة
والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص 8.

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية

للكفاءة المصرفية أربعة أنواع:

أولاً: الكفاءة الانتاجية

تعرف الكفاءة الانتاجية في المؤسسة المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف
Costefficien cyoverall وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة
إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض
والخدمات المصرفية وغيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في
المؤسسة الاقتصادية. (محمد الجموعي قريشي، 2006، ص 84)

يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها: "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في
العملية الإنتاجية، بين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الانتاجية
كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد". (فطيمة الزهرة نوي، 2010، ص 20)

تقاس الكفاءة الإنتاجية عموماً بنسبة إنتاج النظام، أو المنتجات (المخرجات Outputs) إلى الموارد (المدخلات Inputs) المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج، وانطلاقاً من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية: (ثابت عبد الرحمن ادريس، 2006، ص146)

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة.
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات.
- انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة.
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات.

نظراً لأن العملية الإنتاجية تتضمن جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني يتعلق بالتكاليف وتتمثل في أسعار المدخلات وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية في أي منشأة تتألف من جزأين:

1. الكفاءة التقنية (Technical Efficiency):

يشير هذا النوع من الكفاءة إلى قدرة المنشأة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات باستعمال أقل كمية ممكنة من الموارد (المدخلات)، مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي، وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار بيع الوحدات المنتجة.

2. الكفاءة التخصيصية أو كفاءة تخصيص الموارد (Technical Efficiency)

تشير إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، إذ الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: كفاءة و فورات الحجم

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات، مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة أو انخفاض الكفاءة بناءً على الحجم.

وتعرف وفورات الحجم على أنها: "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المشروع". (فطيمة الزهرة نوي، 2010، ص20)

ووفورات الحجم ترتبط بتغير التكلفة المتوسطة (تمثل التكلفة الكلية للإنتاج)، مع زيادة نسبة المخرجات (زيادة حجم الطاقة الانتاجية).

ويمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقاس هذه الأخيرة بالتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، ويمكننا أن نجد الحالات التالية: (فطيمة الزهرة نوي، 2010، ص ص 22-23)

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد، لدينا حالة غلة الحجم المتزايدة.
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أقل من الواحد، لدينا حالة غلة الحجم المتناقصة.
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج يساوي الواحد، فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.

وعليه يمكن القول أن وفورات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفاء وبالتالي فإن:

$$\text{وفورات الحجم} = \text{غلة الحجم} - 1$$

وعليه:

- تكون وفورات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة.
- تكون وفورات الحجم موجبة عندما تكون غلة الحجم متزايدة.

- تكون وفورات الحجم وفورات الحجم سالبة عندما تكون غلة الحجم متناقصة.

ثالثاً: كفاءة وفورات النطاق

تعبر كفاءة وفورات النطاق عن إستطاعة البنك على إنتاج مزيجاً من المنتجات (التنوع في المنتجات) بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدى، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف بالكفاءة في تنوع منتجاته، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الإدخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معاً. (فطيمة الزهرة نوي، 2010، ص24)

كما توضحه المعادلة الآتية: (محمد الجموعي قريشي، 2006، ص71)

$$س = ت(ك1) + ت(ك2) - ت(ك1+ك2) / ت(ك1+ك2)$$

حيث:

- س: هي درجة وفورات النطاق .
 - ت(ك1): تكلفة انتاج الكمية (ك1) من المنتج الاول على حدى
 - ت(ك2): تكلفة انتاج الكمية (ك2) من المنتج الثاني على حدى
 - ت(ك1+ك2): هي تكلفة انتاج الكمية (ك1) من المنتج الاول والكمية (ك2) من المنتج الثاني معاً.
- وتتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) اكبر من الصفر، لان تكلفة انتاج المنتوجين معاً ت(ك1+ك2) اقل من تكلفة انتاج كل منتج على حدى ت(ك1)+ت(ك2)، ومن الواضح ان (س) تقيس نسبة الوفر الناتج عن انتاجهما معاً بدلا من كل على حدى.

رابعاً: كفاءة إكس (X-Efficiency)

تعرف بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها: "الكفاءة في استخدام المدخلات".

(محمد الجموعي قريشي، 2006، ص89)

كذلك الكفاءة إكس تعرف " كنسبة بين أقل تكلفة يمكن انفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات وبين التكلفة الفعلية التي تم إنفاقها". (فطيمة الزهرة نوي، 2010، ص25)

وأول من قام بصياغة مصطلح (X-Efficiency) هو Leibenstein عام 1966، حيث وجد إن العوامل البشرية والإدارية الفعالة التي تساهم في زيادة الإنتاجية تخفض من لاكفاءة إكس (X-Inefficiency).

ويرى بعض الاقتصاديين بأن هذا النوع من الكفاءة في العمل المصرفي، يتأثر بعوامل عديدة منها المشاكل الوكالات المصرفية المتعلقة بين المالكين ومسيري هذه الوكالات، التشريعات، التنظيمات والبنية القانونية للمصارف، وتتأثر بحجم ونطاق العمليات المصرفية. (محمد الجموعي قريشي، 2006، ص89)

وبصورة أدق تعتبر الكفاءة اكس مقياسا لمدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل، حيث يعود هذا الانحراف الى عوامل تؤثر على عناصر الانتاج كالمهارات الإدارية والتكنولوجية المستخدمة ونظم الحوافز و الأجور غيرها من العوامل، وبالتالي فان ارتفاع كفاءة إكس في البنك يعبر عن التحكم الجيد في مثل هذه العناصر. (فطيمة الزهرة نوي، 2010، ص26)

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية، له آثار اكبر على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح، من آثار كل من حجم نطاق الإنتاج على التكاليف، حيث تقدر بنسبة كفاءة اكس (X-Efficiency)

ب 20% أو أكثر من التكاليف، في حين اللاكفاءة تعبر عن حجم انتاجية ومزيج المنتجات عندما يتم تقديرها بشكل دقيق فيه اقل من 5% من التكاليف.

تقاس كفاءة إكس بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات، وباستخدام طرق التقديرية فهي تقاس بمدى انحراف القيمة الحالية من القيمة المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء. (محمد الجموعي قريشي، 2006، ص89)

المبحث الثاني: العناصر الرئيسية والعوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية
 إن الحديث عن كفاءة الأداء المصرفي للبنك يؤدي بنا إلى الحكم على مدى استغلال الأمتل لمختلف موارد هذا البنك، ومن أجل تحقيق أعلى عائد يجب معرفة كلا من العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية و العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية

تتمثل أهم العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية فيما يلي:(طارق عبدالله المحيسن،2006،ص11)

1. إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال، يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لمدة لدى البنك التجاري، والتي ترتبط تحديدا بالاستثمارات الاعلى ربحية.
2. الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل السلطات النقدية ، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقرض المتعثر والمعدومة، والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول وبالتالي على الربحية.
3. وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدل الربحية، وذلك لأن الإدارة هي العامل الأساسي في تخفيض مصاريف التشغيل ، الآتي في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري.
4. إن التوليف بين العناصر السالفة الذكر بمنظومة واحدة، يقودنا إلى النتائج الأساسية للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، والجانب الأساسي من هذا الأمر هو توجيه مصادر أموال الى استخداماتها المثلى بتبني مفهوم رشادة الاستغلال، والذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة الى جانب الحفاظ على معدلات سيولة كافية، الأمر الذي يجعل من البنك أكثر كفاءة.
5. البحث عن مجالات جديدة للاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، تحقق له أرباح أكبر وبتكلفة أقل وذلك من خلال إتباع استراتيجية التنويع

بالاستثمار، الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتقليل من تأثيرها وحدتها على البنك.

6. الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة، مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى، وتوليد أرباحا إضافية وتعزيز من المراكز المالية للبنك.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية خارجية: (طارق عبدالله المحيسن، 2006، ص59)

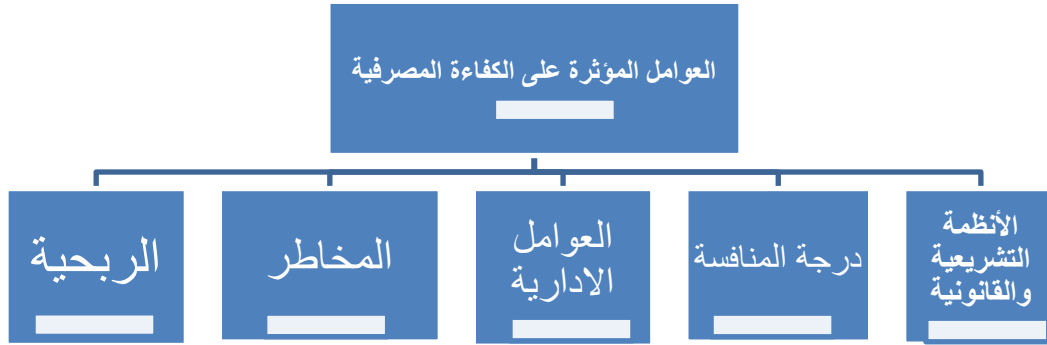
1. العوامل الداخلية:

والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك ، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك ، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.

2. العوامل الخارجية:

وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديداً، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

الشكل رقم (8): يوضح أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات السابقة

المبحث الثالث: طرق قياس الكفاءة المصرفية

إن الاختلاف والتنوع والتميز في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، يجعلنا أمام عدة مدخلات ومخرجات مما يصعب تقويمها نقدياً، وهذا ما أدى إلى تعدد طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية، والتي تعود أساساً إلى أعمال Farrell (1957) الذي حدد مقياس بسيط للكفاءة. التقنية والتخصيصية من أجل مدخلات متعددة.

المطلب الأول: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية

تعتبر معايير الأداء من الأدوات التحليلية المفيدة والهامة، والتي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال أو الأداء الفعلي بقصد تقييم أداء المنشآت، ويكون ذلك إما بمقارنة المعايير المعدة على مستوى الصناعة، أو على مستوى المنشأة، أو بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المنشآت المماثلة في السنوات السابقة، ومع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يستخدم ويستفيد منه كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، كالمشاريع والبنوك وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرين والشركات التجارية الصناعية. (طارق عبدالله المحيسن، 2006، ص27)

وبالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساساً من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية، ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف، وكذا يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه وأين يقف من بقية البنوك المماثلة، ويدل على أخطار التي يمكن يواجهها لذا التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم. (خالد وهيب الراوي، 2003، ص323)

ويتم تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة أهمها: (فضيلة الزهرة نوي، 2010، ص28)

1. التحليل الرأسي (Vertical Analysis)

يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.

2. التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)

يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه.

3. تحليل النسب (Ration Analysis)

ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف الاغلاقات بين هذه العناصر.

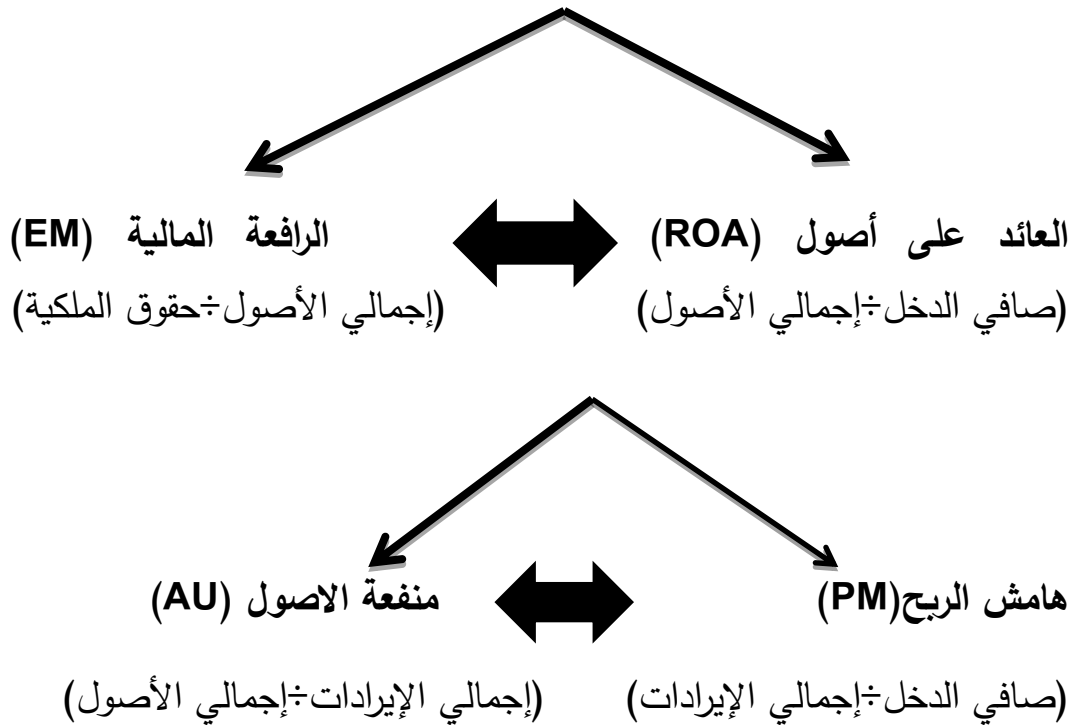
والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة وتعتبر النسب المالية أداة مفيدة إذا استخدمت بحرص وفسرت بعناية ، حيث يسترشد بها مقيم الاداء في تشخيص المشكلة الإدارية وتحديد العلاج المناسب من وجهة نظره، ولكن يجب على مقيم الأداء أن ينظر إلى النسب المالية على أنها مؤشرات تساعد على تشخيص ولكنها لا تكفي بمفردها. وضمن هذا الإطار سنتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية كوسيلة لقياس الكفاءة المصرفية.

ويمكن تلخيص النموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي:

الشكل رقم (9): نموذج العائد على حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية (ROE)

(صافي الدخل ÷ إجمالي حقوق الملكية)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية بالطرق الكمية

يمكن تمييز نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية، طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي وتقوم أساسا على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية عند القياس، ومن أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة وأسلوب هيكل التصرف الحر.

وطريقة تعتمد التقدير الاحصائي كنموذج معلمي، ومن بين طرقها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية وطريقة التوزيع الحر ، وفيما يلي سيتم توضيح هذه الطرق :

1. طريقة تحليل البيانات المغلقة Data Envelopment Analysis

شهد عام 1978 تطورا في مجال قياس الأداء، فقد تمكن Charnes وزملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التلغيفي للبيانات ، وهو تقنية غير معلمية واحد أساليب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحل Frontier Methodology التي ترجع لأعمال Farrell عام 1957، ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا التي من أهمها تحديد نسبة اللاكفاءة ومصادرها بالإضافة الى سهولة الاستخدام.

تعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ النظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك، حيث تقدم لنا مؤشر "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك.

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول: التكاليف، المخرجات، والأسعار المدخلات لعينة من البنوك ، من خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج وبأقل تكلفة حجم انتاج عند مستوى معين من اسعار المدخلات ، ويعرف هذا البنك "أفضل بنك ممارس" أو "أفضل تطبيق" لتلك التوفيقية(مخرجات، أسعار مدخلات) ويشكل حدا للكفاءة Efficiency Frontier يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة ويمكن إستخدامه لتقييم كفاءة باقي البنوك، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفوة، والبنوك التي تقع خارج الحد فهي غير كفوة، تعتبر هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكييف، ولا تضع أسلوبا خاصا لدالة تكاليف بنك

ممارس لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأي اخطاء في البيانات، رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس لذلك تعتبر هذه الطريقة غير واقعية (فضيمة الزهرة نوي، 2010، ص28).

2. أسلوب هيكل التصرف الحر (FDH): The Free Disposal Hull

صمم هذا الأسلوب أصلاً كبديل لنموذج تحليل البيانات التطويقي (أو مغلف البيانات) DEA ، حيث يفترض هذا المدخل تصرف حر وقوي في المدخلات والمخرجات، كما أنه و بالمقارنة مع الطرق الأخرى يتطلب مدخل FDH حد أدنى من الافتراضات فيما يتعلق بتكنولوجيا الإنتاج، فهو مثلاً لا يتطلب التحذب على خلاف أسلوب تحليل البيانات التطويقي. (Wim Moesen & Jacques Vanneste, 1994, p 647-648)

3. طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA): The Stochastic Frontier Analysis

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد العشوائي الذي يمثل أفضل تطبيق ، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق. (محمد الجموعي قريشي، 2006، ص106)

وبالتالي يوصف البنك بالكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة إكس وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعياً، والأخطاء العشوائية للانحدار والتي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4. طريقة الحد السميك (TFA): The Thick Frontier Approach

ويختلف هذا المدخل في أنه يفترض أن الانحرافات عن التكلفة المتوقعة ضمن أدنى متوسط تكلفة لربيع البنوك بسبب عدم وجود خطأ عشوائي، وأن الفرق بين التكاليف المتوقعة للبنوك في الربيع الأعلى والأدنى هي بسبب عدم الكفاءة.

حيث تفترض هذه الطريقة أنه، في المتوسط، البنوك التي تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفض (التكلفة الإجمالية / الأصول الإجمالية) تشكل معياراً للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى. وتتحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في أدنى ربايعي أو ربيعي من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة. ويتحدد أفضل تطبيق عن طرق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعليه تعود ، في هذه الحالة، انحرافات التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة للخطأ العشوائي فقط. (محمد الجموعي قرشي، 2006، ص109)

5. طريقة التوزيع الحر (DFA) The Distribution Free Approach :

ويطبق هذا المدخل عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة. ويفترض هذا المدخل أن اللاكفاءة ثابتة ومستقرة مع مرور الزمن، بينما تتوسط الأخطاء العشوائية عبر نفس الفترة، وبذلك فإن لالكفاءة البنك لمجموعة من السنوات (خلال فترة معينة) تؤخذ على أنها متوسط اللاكفاءة المقاسة عبر كل سنوات الفترة. (David, C.Wheelock & Paul, W.Wilson, 1995, p 41)

المبحث الرابع: مدخل نظري حول البنوك التجارية

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، و في كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، و من أبرزها قبول الودائع و تقديم القروض، بل و تعددت إلى خلق الودائع و إصدار النقود.

نتيجة هذا التعدد في الوظائف و الخدمات أنشأت عدة بنوك تتخصص كل واحدة منها في وظائف معينة، مشكلة بذلك جهازا مصرفيا هاما متكون أساسا من البنك المركزي الذي يمثل قمة هذا الجهاز، و من البنوك التجارية التي تمثل قاعدته، بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

إن التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية يجعلنا أمام مجموعة هائلة من التعاريف و من أهمها نذكر:

- "البنك التجاري هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها أموال المدخرات لتقرضه إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة، وإفادة المجتمع منها عن طريق الاستثمار". (بن عبد الله خالد أمين، 1998، ص 16)

- "البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات، وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة، لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم، (الزندائين جميل سالم، 1999، ص 122)

- "البنك التجاري هو مؤسسة مالية لها قدرة دون غيرها من المؤسسات المالية و المصرفية الأخرى، على التأثير فيعرض النقود، أو كمية وسائل الدفع، من خلال إمكانيتها فيخلق الائتمان المصرفي": (رمضان زياد سليم ومحفوظ أحمد جودة، 1996، ص 8)

المطلب الثاني: أهداف البنك التجاري:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- **تعظيم الربح:** إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية. حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية والقروض التي قد يعجز عن استردادها وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض. (حنفي عبد الغفار وعباد السلام أبو قحف، 2004، ص92)

نستنتج مما سبق انه في حالة ما إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر فإن الزبائن كثيرا ما يلجئون إلى سحب أموالهم، ولهذا فعلى البنك أن يخفض من النفقات السالفة الذكر خاصة المتعلقة منها بالإدارة والتشغيل، أما بالنسبة للفوائد فعلى البنك أن ينظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها البنك فوائد ولا يخاطر بدفع فوائد أعلى مما هو سائد بغية الحصول على ودائع لتوظيفها.

2- **توفير السيولة:** وهي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة في الحال ودون خسارة، (حجابة عبد الله، 2013، ص162).

وتتكون سيولة البنك التجاري من مجموعتين: (حنفي عبد الغفار وعباد السلام أبو قحف، 2004، ص93)

- السيولة الحاضرة.

- السيولة شبه النقدية .

وكما يتضح من ميزانية البنك التجاري تتكون السيولة الحاضرة (الأرصدة الحاضرة) من نقود حاضرة في خزائن البنك ، وأرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي والبنوك الأخرى ، كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصصة التي تتكون من أدونات الخزنة و الأوراق التجارية المخصصة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي .

ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل لعل أهمها:

• **مدى استقرار الودائع:** نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لعددتها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام ، مما يطمئن إدارة المصرف، وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل .(حنفي عبد الغفار وعباد السلام أبو قحف، 2004، ص93)

يمكن القول إذن بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمال الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر السيولة.

• **قصر مدة التسهيلات الائتمانية:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توهي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل.

إن هدف السيولة هو هدف مهم و أساسي حسب رأينا خاصة في حالة البنوك التجارية ففي حين يمكن لبنوك الأعمال مثلا أن تتوجّل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الآخرين به ويدفعهم فجأة إلى المطالبة باسترجاع أموالهم مما قد يعرض البنك للإفلاس

Banqueroute ،وقد يتأثر النظام المصرفي كله ما لم يتدخل البنك المركزي لتدارك الوضع ،وفي معظم البلدان تضع السلطات النقدية نسبة قانونية للسيولة

3-تحقيق الأمان: تهدف البنوك إلى أن تجعل نفسها في مستوى أمان مقبول وهذا من خلال تطبيق ممارسات و سياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد مركزه المالي فإذا ما زادت الخسائر عن قيمة رأس ماله فهي تلتهم جزء من أموال المودعين بالتالي إفلاس البنك. (إبراهيم هندي منير ، 2000 ، ص 11).

4-الحصة في السوق المصرفية: لا يكتفي البنك التجاري عادة بحجم الودائع أو المواد التي يمتلكها لكن يسعى إلى أن تكون حصته في السوق المصرفية كبيرة ،فمن المعروف أنه كلما كان البنك التجاري صاحب حصة كبيرة كان ذلك أقوى وأعطى له ميزة تنافسية إلا أن بعض القيادات العليا في البنوك لا تحب أن تكون حصتها المصرفية كبيرة لكيلا تشجع الحكومة بالدخل الكلي. (أحمد محمد غنيم، 1997 ، ص 7)

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية

أولاً:انواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى أربعة أنواع أساسية، وذلك وفقاً لملكيتها وحجم نشاطها وتنظيمها الإداري والتي تتمثل فيما يلي: (أحمد محمد غنيم، 2007، ص ص 18-19).

1-البنوك ذات فروع: تعرف هذه البنوك بالبنوك التجارية العامة وهي

منظمات تأخذ شكل الشركات المساهمة، وتقدم خدماتها البنكية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، ويتم إدارتها بالأسلوب اللامركزي حيث يتدبر كل فروع شئونه الخاصة به ولا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة والجوهرية والتي نص عليها في لائحة البنك.

2- البنوك المحلية: دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة

جغرافية محددة قد تكون مدينة أو محافظة أو ولاية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم كما تقدم مجموعة من الخدمات البنكية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.

3- **البنوك الفردية:** وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، كما أنها تتسم بصغر حجمها، وتقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة، حيث لا تقدر على تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل.

4- **بنوك المجموعات:** وهي تشبه الشركات القابضة، تنشئ عدة بنوك وتملك معظم رأسمالها وتشرف عليها وتراقب أعمالها، ويتسم هذا النوع من البنوك بالطابع الاحتكاري. (محمد عبد الفتاح الصيرفي، 2006، ص34).

5- **بنوك السلاسل:** وهي التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إدارياً ويشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى رسم السياسات العامة لها.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية:

لقد تعددت وظائف البنوك التجارية حيث سنميز نوعين من الوظائف هي:

1- الوظائف التقليدية: (رمضان زياد سليم، 1996، ص 129)

وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها سواء كانت ودائع جارية، ودائع للأجل، ودائع الادخار

- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

- تمويل العملاء تحت منهجية الربحية والسيولة والضمان

- خلق النقود ويقصد بها زيادة الكتلة النقدية

- منح القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

2- الوظائف الحديثة: (رمضان زياد سليم، 1996، ص 130)

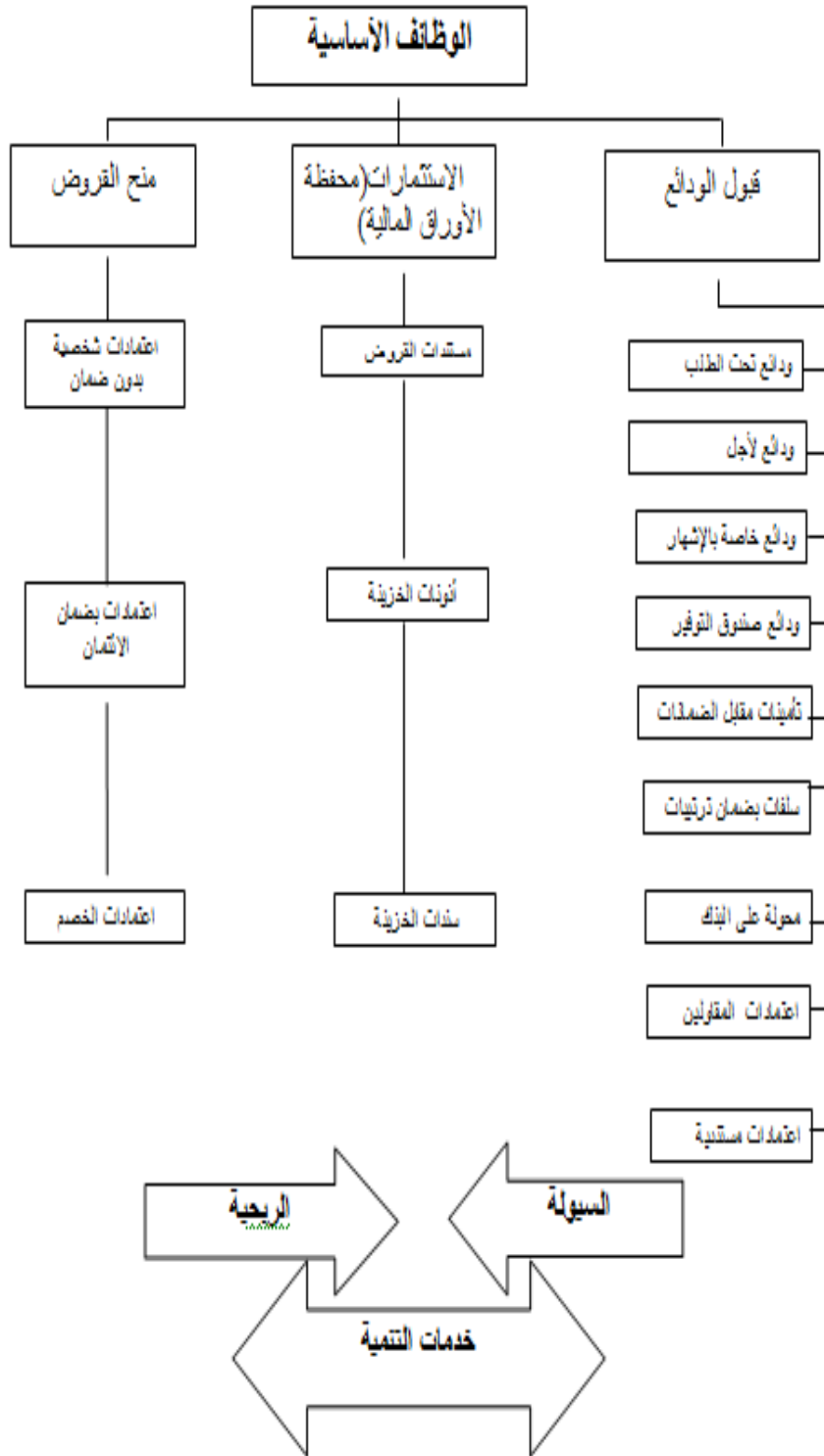
وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء، وتقديم استشارات مالية.

- تمويل الإسكان الشخصي.

- سداد المدفوعات نيابة عن الغير

- خدمات البطاقة الائتمانية وشراء وبيع العملات الأجنبية والعربية
الشكل رقم(10): الوظائف الأساسية للبنوك التجارية



المصدر: حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، 2004، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الطبعة

الأولى، مصر، ص21.

خلاصة الفصل

يمثل مفهوم الكفاءة المصرفية معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة، وتقديم الخدمات حيث أن البنك الهادف للنمو والتطور لابد أن يؤمن امكانية استمرار التدفق البشري والمادي والمالي والمعلوماتي لكي يعمل بشكل فاعل ومستمر.

كما تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى أهم العناصر الكفاءة المصرفية، التي يقود الالتزام بها إلى تحقيق أعلى معدلات من العائد (معدل كفاية رأس المال، التزام بمعايير الاقراض المحدد من قبل السلطات النقدية... الخ)، مع الأخذ بعين الحسبان العوامل الداخلية والخارجية للبنك.

في حين تبين لنا أن الاقتصاديين اهتموا في دراساتهم للكفاءة المصرفية بعدة طرق وأساليب لقياس أداء المؤسسات البنكية (النسب المالية، الطرق الكمية).

وفي الفصل القادم نسعى إلى إظهار العلاقة بين القروض المتعثرة والكفاءة المصرفية من خلال أسلوب الإستبيان.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر القروض المتعثرة
على كفاءة البنوك التجارية لعينة من البنوك الجزائرية

تمهيد:

بعد استعراضنا للإطار النظري لكل من مشكلة القروض المتعثرة والكفاءة المصرفية والتعرف على أساليب قياسها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة ميدانيا، حيث تم اختيار عينة من البنوك الجزائرية لتكون محل الدراسة الميدانية.

وستناول من خلال هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول لتصنيفات القروض ومراحل سير عملية منحها من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة، أما المبحث الثاني سنعرض فيه الإطار المنهجي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، أما المبحث الأخير فخصص لتحليل أسئلة الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) statistical package for social sciences

المبحث الأول: تصنيفات القروض ومراحل سير عملية منحها من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به الكثير من المخاطر المتولدة من القروض والتسهيلات المتعثرة.

المطلب الأول: تصنيفات القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة

تختلف القروض حسب آجالها، و تبعاً للمقترضين و الأغراض التي تستخدم فيها و الضمانات المقدمة، و بالتالي تبويب القروض تبعاً لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره. و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى و فيما يلي نتناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب:

أولاً: تبويب القروض حسب آجالها

تقسم القروض المصرفية طبقاً لهذا المعيار إلى: (عبد المطلب عبد الحميد، بدون ذكر السنة، ص 113-115)

- 1- قروض قصيرة الأجل: و مدتها عادة لا تزيد عن السنة و تستخدم أساساً في تمويل النشاط التجاري.
- 2- قروض متوسطة الأجل: و يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور الإنتاج.
- 3- قروض طويلة الأجل: و تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان و استصلاح الأراضي و بناء المصانع. و يمكن أيضاً تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

- **قروض مستحقة عند الطلب:** أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء، و للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.
- **قروض ممنوحة لأجل:** و تقسم إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة الأجل. حيث يفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة و الموازنة مع الودائع و الربحية.

ثانيا: تبويب القروض حسب الأغراض

تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى: (عبد المطلب عبد الحميد، بدون ذكر السنة، ص 115)

- 1- **قروض استهلاكية:** و تستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل: ضمان شخصي، أوراق مالية، رهن عقاري.
- 2- **قروض إنتاجية:** و هي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع و المواد الخام اللازمة للإنتاج، و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع. و لا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيه هذه القروض و لطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها.
- 3- **قروض تجارية:** و هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، المنتجين و التجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية و التجارية و تتحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض مثل: السندات الإذنية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القروض في تواريخ استحقاقها، بالإضافة إلى تقديم ضمانين آخرين و تسلم كمبيالات مسحوبة على عملاء المقترضين.
- 4- **قروض استثمارية:** تمنح هذه القروض لشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في الأوراق المالية، وهي قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل، و قد تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، و في كل الحالات يمثل القرض جزءا من

قيمة الأوراق المالية المشتراة ، فعندما تتخفص القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقرض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى.

5- **قروض عقارية:** تمنح هذه القروض لتمويل بناء المساكن و تجديدها، المكاتب و منافذ البيع بالتجزئة، المصانع، و قد تكون معدلات الفائدة ثابتة أو متغيرة.(عبد الغفار حنفي،2002،ص367)

6- **قروض زراعية:** تمنح هذه القروض لتمويل المحاصيل الزراعية.

ثالثا: تبويب القروض حسب المقرضين

تنقسم هذه القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- 1- قروض للأفراد، للشركات و البنوك الأخرى.
- 2- قروض للقطاع الخاص، للحكومة و القطاع العام.
- 3- قروض للمستهلكين، للمنتجين و أصحاب الأعمال.
- 4- قروض للعملاء و قروض لآخرين.

رابعا: تبويب القروض حسب معيار ضمان الدين:

تنقسم هذه القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

1- **قروض غير مضمونة:** ينتشر هذا النوع من القروض عند سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني، حيث يصبح المقرض مدينا للدولة، باعتبار البنوك التجارية ملكا لها(زينب حسين عوض الله،1994،ص80) ، و فيه يمنح البنك عميله الذي يثق فيه قروضا دون ضمانات معتمدا في ذلك على قوة مركزه المالي، و حسن سمعته، و أنه قادر على استعمال القروض استعمالا حسنا في الغرض المطلوب، و فيما يتعين على البنك التجاري جمع كافة المعلومات و البيانات اللازمة للتأكد من سلامة المركز المالي للعميل و مقدرته على الدفع.

2- **قروض مضمونة:** تمثل الضمانات وسائل تأمين للبنك التجاري ضد خطر عميله، لذلك يطلب البنك ضمانات (عينية أو شخصية) للإقدام على عملية منح القروض، و عليه يمكن تقسيم القروض المضمونة إلى:

- **قروض بضمان عيني:** عادة ما يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا عينيا لقبول طلب القرض، و عادة ما تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين "هامش الضمان" و هناك صور عديدة للقروض بضمانات عينية تختلف باختلاف نوع الضمان المقدم كالبضائع، الأوراق المالية، الكمبيالات، العقارات، محلات تجارية، محاصيل زراعية و غيرها. (مصطفى رشدي شيحة، ، 1999، ص 114)
- **قروض بضمان شخصي:** في هذه الحالة لا يقدم العميل أي ضمان عيني لقبول طلب القرض، بل يكفي فقط بالوعد الذي أخذه العميل على عاتقه بإبرام ذمته في الأجل المحدود اعتمادا على ثقته به، مستندا على شخصية العميل (حسن السمعة، متانة مركزه المالي). (زينب حسين عوض الله، 1994، ص 100)

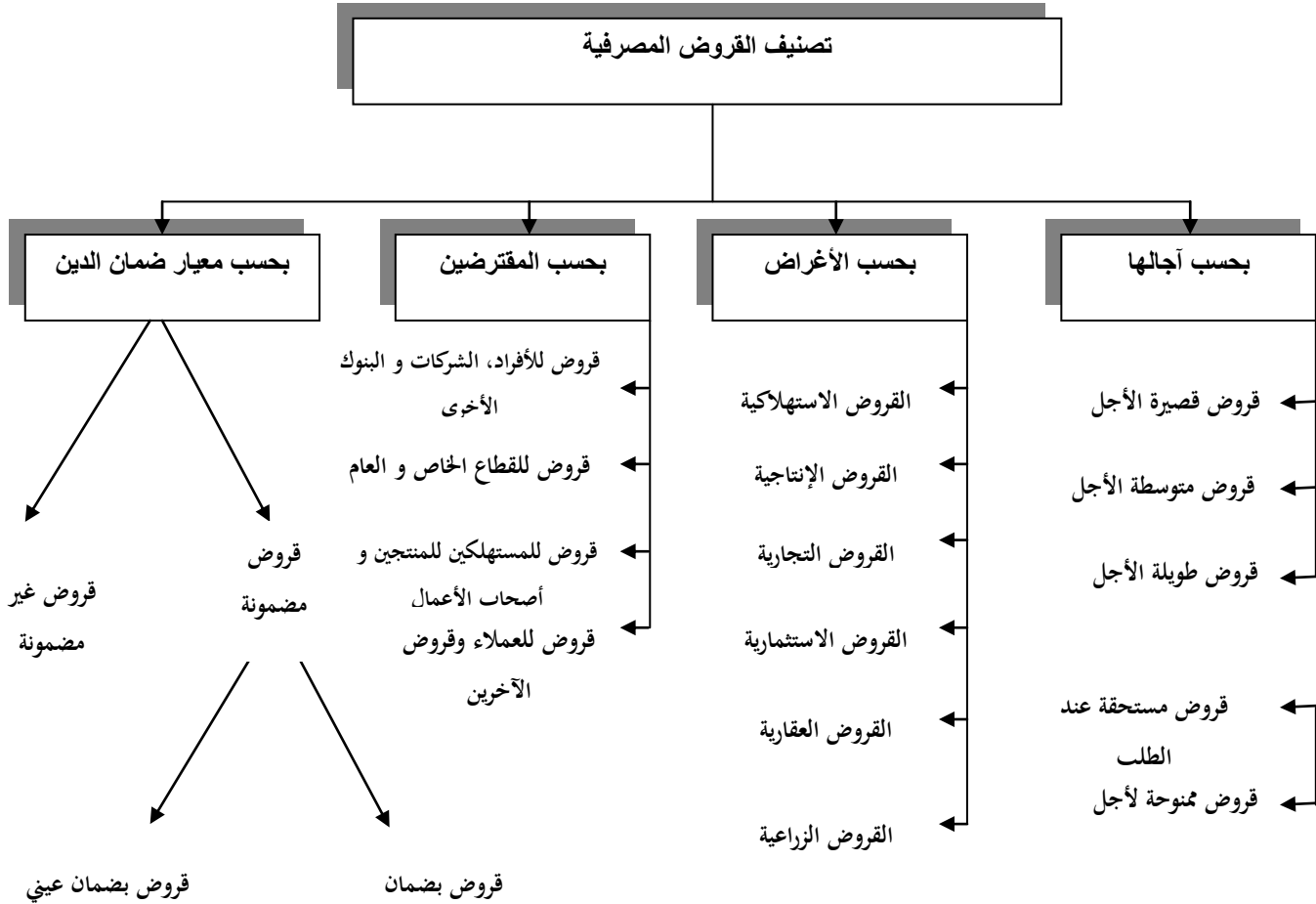
❖ قروض أخرى:

بالإضافة إلى هذه القروض هناك أنواع أخرى نذكر منها:

- **قروض بالإمضاء:** هي قروض غير مباشرة وتتمثل في: (بن بوزيد سليمان، 2010، ص 112)
 - **كفالة حسن التنفيذ:** تقدم للمقاولين في أشغال البناء والتعمير.
 - **الضمان الاحتياطي:** حيث يقوم البنك بالتأشير على الشيكات التي يدفعها العملاء لمورديهم عند طلبهم ذلك.
- **الاعتماد الإيجاري:** هو قرض استثماري مرتبط باستثمار معين. (مقابلة أجريت مع مكلف الدراسات في مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بتاريخ: 2015/04/14)
- **القرض الرفيق:** هو عبارة عن قرض بدون فائدة يمنح عادة لمدة سنة. (بن بوزيد سليمان، 2010، ص 112)
- **قرض التحدي :** هو قرض يمنح لعقود الإمتياز، من خصائصه أنه قرض عديم الفائدة في السنوات الثلاثة الأولى، ولكن في السنتين الرابعة والخامسة يصبح معدل الفائدة 1%، أما في السنتين السادسة والسابعة فيرتفع معدل الفائدة ليصبح 3%، وإذا فاقت المدة سبع سنوات يصبح معدل الفائدة 5.25%، أي أن هذا القرض يمتاز بمعدل فائدة تصاعدي. (مقابلة أجريت مع مكلف الدراسات في مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بتاريخ: 2015/04/15)

وهناك العديد من المعايير التي يتم من خلالها تقسيم القروض المصرفية و التي لا يسمح لنا المجال بالإلمام بها و دراستها كلها بالتفصيل.

الشكل رقم (11): أهم تصنيفات القروض المصرفية



المصدر: من إعداد الطلبة طبقا للمعطيات السابقة

المطلب الثاني: مراحل سير عملية منح القرض من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة

إن عملية منح القروض تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث يتم متابعة الملف من جميع النواحي القانونية، الإقتصادية، التقنية وحتى الإجتماعية ، وتمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

أولاً: مرحلة الاستقبال

وتتضمن الخطوات التالية:

1-إستلام الملف: سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، بحيث يتكون الملف من الوثائق التالية :

- إذا كان الشخص المقترض شخص معنوي فالوثائق المطلوبة هي :
 - طلب خطي.
 - نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
 - عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.
 - رقم التسجيل في إدارة الضرائب.
 - مبلغ القرض.
- مع ضرورة وجود ثلاثة نسخ للملف:
 - نسخة للمكلفين بالقروض.
 - نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
 - نسخة للإدارة العامة.
- أما إذا كان الشخص المقترض شخصا طبيعيا فالوثائق المطلوبة هي :
 - طلب خطي.
 - نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
 - وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
 - شهادة عمل أو شهادة أخرى.
 - دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.
 - مبلغ القرض.

2- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

3-تسليم إشعار أو ورقة لطالب القرض يبلغ فيها بوصول الملف كاملا.

ثانيا: مرحلة الدراسة

بعد أن يكون البنك قد أحاط بمجموعة من الاعتبارات السابقة التي يقرر في ضوءها إمكانية استخدام أمواله في منح الائتمان، عليه دراسة وضعية العميل من حيث:

1. قائمة مكونة من فقرات: معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالعميل طالب

القرض ، بحيث ينبغي دراسة موقف العميل طالب الائتمان من النواحي التالية:

- نية العميل ورغبته في السداد (سمعة العميل): وهيمن القواعد الأساسية في تحليل وبحث طلبات الائتمان وإذا ما توفر هذا الشرط يمكن لعاملين في إدارة الائتمان دراسة باقي القواعد المحددة لمنح الائتمان وسمعة العميل هامة سواء كان القرض كبيرا أم صغيرا بضمان أو بدون ضمان وعادة ما يلجأ البنك إلى البحث في هذا الشرط عن طرق الرجوع إلى سجلات البنك للبحث في تعامل العميل السابق مع البنك فضلا عن دراسة كل ما يتعلق بظروف العميل وكل ما يمكن أن يؤثر في رغبته في الوفاء بالتزاماته حسب التعاقد .

- كفاءة العميل الفنية والإدارية والمالية: وتظهر أهمية هذا العنصر بسبب تعقد النظم الاقتصادية والتغيرات السريعة في محيط الأعمال وعلى من يقوم ببحث القرض أن يثير عددا من الأسئلة التي تتصل بمدى قدرة العميل وكفاءته الاقتصادية والإدارية.

- رأس مال العميل: ويمثل هذا العنصر من وجهة نظر مسؤولي الائتمان في البنك هامش الأمان لدائني العميل كما أن توافر رأس مال كاف للعميل شرين أساسي لتشغيل عملياته تشغيل أكفى ويحدد ر أس المال الكافي بالأموال اللازمة لكي يباشر العميل نشاطه وهذا يعني تقديم الأموال اللازمة.

-الظروف الاقتصادية: التي يمر بها نشاط العميل والاقتصاد القومي على حد سواء ومعنى ذلك أن تكون فرع النشاط الذي يمارسه يمر بمرحلة رواج وازدهارا أو ثبات على الأقل ولا يمر بمرحلة هبوط وانكماش وانحدار أما الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي في مجموعة فيقصد بها أن الاقتصاد القومي قد يمر بفترة رواج و انتعاش، وقد تصاحب هذه الفترة ظهور التضخم أيا كانت درجته وغالبا ما يبعث ذلك على التفاؤل الذي يقود إلى التساهل مع العملاء، وتبدو خطورة ذلك عند انقلاب الأموال وظهور فترات الانكماش والسداد، لذا وجب الاهتمام من جانب مدير الائتمان بهذه الحالات والتنبه لوقوعها.

2.دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية.

3. تحديد نوع القرض: على أساس طلب الزبون وملفه.

4. تحديد قيمة القرض: وعلى أساسها تحدد الدراسة على أي مستوى يتم منح القرض (على مستوى المجمع الجهوي، على مستوى الإدارة العامة، أو على مستوى المكلفين بالقروض)

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار :

1. في حالة الموافقة على الطلب: يقدم البنك شروط التمويل وهي :

• الضمانات:

- رهن حاضر : قبل الاستفادة من القرض مثل الرهن العقاري.

- رهن غير حاضر : بعد الاستفادة من القرض مثل الرهن الحيازي للعتاد.

• الفاتورة.

• العتاد.

• نسبة تمويل البنك: هي النسبة التي يدخل بها البنك في المشروع، وتتحدد على

أساس المخاطر، وتتراوح هذه النسبة ما بين 50% إلى 70% .

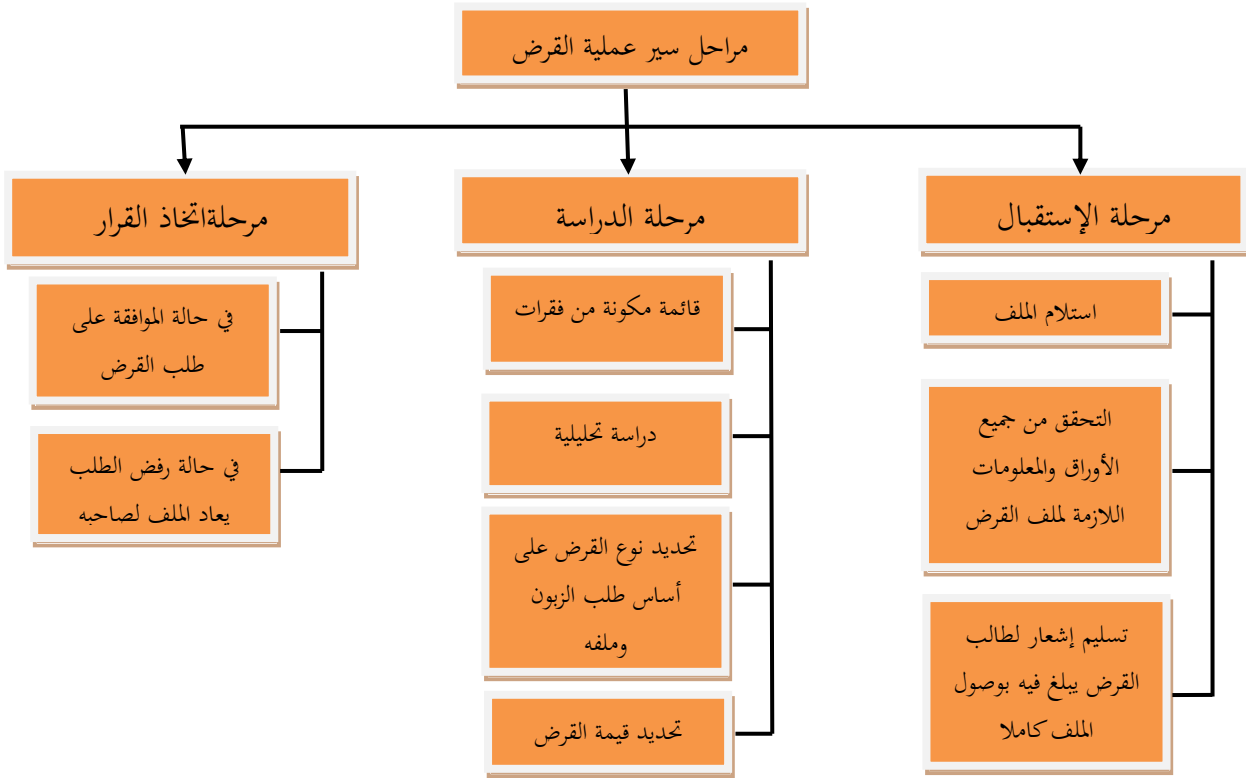
2. في حالة رفض الطلب يعاد الملف إلى صاحبه

يبلغ الرفض من طرف الجهة التي اتخذت القرار إلى الوكالة عن طريق المراسلة،

والوكال بدورها تقوم بإعلام الزبون بقرار الرفض عن طريق مراسلة توجه إليه مع

ذكر أسباب الرفض.

الشكل رقم (12): مراحل سير عملية منح القروض



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المقابلات مع المكلف بالدراسات بالبنك الفلاحي وحدة المسيلة(904)

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

يتناول هذا المبحث كيفية دراسة طلبات منح القروض والأساليب المستخدمة في ذلك من طرف بنوك محل الدراسة، منهجية الدراسة من خلال عرض متغيرات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أساليب جمع المعلومات والأدوات الإحصائية المستخدمة، كما يشتمل أيضا على الخطوات التي تم بها اعداد الاستبيان وحدود ومشاكل الدراسة، صدق وثبات أداة الدراسة إضافة إلى تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- المتغير التابع: الكفاءة المصرفية (y)
- 2- المتغير المستقل: القروض المتعثرة (X)
- 3- المتغيرات المستقلة الأخرى: تمثلت في درجة الاعتماد على الكفاءة المصرفية، العوامل المؤثرة في الكفاءة (الربحية، المخاطرة، المنافسة...)، نظام المعلومات الاداري والمتعلق بالعملاء المحظور التعامل معهم.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك الجزائرية (إدارات و وكالات)، فكانوا من المختصين المكلفين بالقروض، أما البنوك المشاركة هي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المسيلة
- بنك التنمية المحلية BDL بالمسيلة
- البنك الخارجي الجزائري BEA المسيلة
- صندوق التوفير والاحتياط -بنك CNEP بالمسيلة

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR برج بوعريج

أما عينة الدراسة فاعتمدنا في تحديد حجمها على نظرية النهاية المركزية التي مفادها أنه " كلما زاد حجم العينة اقترب توزيع المعاينة للوسط الحسابي من التوزيع الطبيعي، بغض النظر عن توزيع المجتمع "[22]، حيث أن هذه الطريقة تطبق على معظم المجتمعات تقريبا، و التي تعتبر أن العينة تكون كبيرة إذا كانت أكبر أو تساوي 30، و لحساب عدد مفردات العينة نتبع ما يلي :

" عدد المحاور ضرب في القيمة ما بين (10 - 5) يتم تحديدها تبعا لتقدير الباحث "[23] و منه يصبح عدد مفردات العينة كآتي : عدد الفقرات 22 ضرب 5 يصبح لدينا 110 مفردة.

وفي هذا الإطار تم توزيع 110 استبيان، واستبعد 16 استبيان منه من هو غير قابل للمعالجة والتحليل لعدم اكتمال ملئه، والباقي لم يتم الرد عليه نهائيا، وبالتالي استقر العدد على 94 استبيان، حيث تم الاعتماد في الغالب على أسلوب الاتصال المباشر بأفراد العينة في جمع البيانات وفي باقي الحالات تم الاعتماد على طريقة المقابلة الشخصية لكن هذه الطريقة لقيت بعض الصعوبات، والجدول الآتي يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمجاب عليها من طرف عينة الدراسة وكذلك عدد الاستبيانات غير المجاب عليها:

الجدول رقم (02): الاستبيانات الموزعة والمجاب عليها وغير المجاب عليها بالبنوك التي شملتها الدراسة

الرقم	اسم البنك	ولاية البنك	طبيعة البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المجاب عنها	عدد الاستبيانات غير مجاب عنها
01	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	المسيلة	عام	35	35	0
02	بنك التنمية المحلية BDL	المسيلة	عام	15	13	2
03	صندوق التوفير والاحتياط - بنك CNEP	المسيلة	عام	15	10	5
04	البنك الخارجي الجزائري BEA	المسيلة	عام	15	12	3
05	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	برج بوعريج	عام	30	24	6
المجموع				110	94	16

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيانات الموزعة

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي

حتى يمكن جمع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء من خلال:

- **المصادر الأولية:** تم تصميم وتوزيع الاستبيان على مستوى عينة الدراسة المتمثلة في البنوك الجزائرية، باعتبار الاستبيان هو الوسيلة المفضلة للوصول الى نتائج تخص موضوع الدراسة والمتمثل في معرفة تأثير القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية.

• **المصادر الثانوية:** تمثلت في المراجع والبحوث العلمية وأوراق العمل والمواقع الرسمية بالانترنت المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك من أجل توضيح المفاهيم الأساسية للموضوع ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه.

ومن أجل معالجة وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام البرنامج SPSS (النسخة 22). واستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- **المقاييس الوصفية:** استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة حيث تضمنت الأساليب الإحصائية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- **الاحصاء الاستدلالي:** اختبار one-way-Anova استخدم لاختبار الفروق في متوسطات إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات (السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة).

كما تم إعداد وتكوين الاستمارة الاستبائية من خلال:

1- **صدق المحكمين (صدق الظاهري) :**

تم عرض أداة الدراسة (الاستبيان) في صورتها الأولية قبل نشر لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة (ملحق رقم(02)) ، وهم ينتمون لاختصاصات علمية وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب ،خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات
 - مد شمولية الاستبيان لمعالجة مشكل الدراسة
 - ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه
- هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها ،أو إضافة عبارات جديدة

وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، استجابت الطالبة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم . وتمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي (الملحق رقم02).

2- مقياس متغيرات الدراسة

لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة موافقة لعينة البنوك الجزائرية محل الدراسة الناشطة بولاية المسيلة وبرج بوعريريج حول محتوى فقرات الاستبيان، حيث يوجد أمام كل عبارة خمس خيارات بحيث يمثل الخيار الخامس (5) درجات، وهو أعلى درجة للموافقة مع مضمون العبارة، ويليه الخيار الرابع (4) درجات، ثم الخيار الثالث (3) درجات، والخيار الثاني (2) درجتين، والخيار الأول (1) درجة واحدة ويمثل عدم الموافقة إطلاقاً مع مضمون العبارة.

3- ثبات وصدق أداة الدراسة

من اجل اختبار ثبات أسئلة الاستبيان استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ:

جدول رقم (03) : يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha

صدق الاستبيان	ثبات الاستبيان	
0.883	0.781	Alpha de Cronbach

المصدر: نتيجة اختبار الثبات من برنامج spss

من خلال جدول رقم (03) نجد ان معامل الثبات ألفا كرومباخ اكبر من الحد الأدنى (0.6) مما يدل على ثبات أداة الدراسة (

▪ ومنه نستنتج ان اداة الدراسة التي اعدناها لمعالجة المشكلة المطروحة هي تشير الى وجود علاقة اتساق وترابط صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

4- معيار القياس أو مسطرة القياس

لتفسير تقديرات موظفي الائتمان للبنوك الناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج لتأثير القروض المصرفية المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية، تم استخدام معيار القياس التالي:

-الفقرات والمحاور التي حققت متوسطات حسابية [1، 2.25] تعبر عن موافقة بدرجة منخفضة .

-الفقرات والمحاور التي حققت متوسطات حسابية [2.25، 3.75] تعبر عن موافقة بدرجة متوسطة.

-الفقرات والمحاور التي حققت متوسطات حسابية 3.75 فأكثر تعبر عن موافقة بدرجة عالية

كما تم استخدام درجة معنوية (5%) فأقل للحكم على فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي، اختبار الفروض وعرض النتائج

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الاستبيان بناء على المحاور المقسمة فيه.

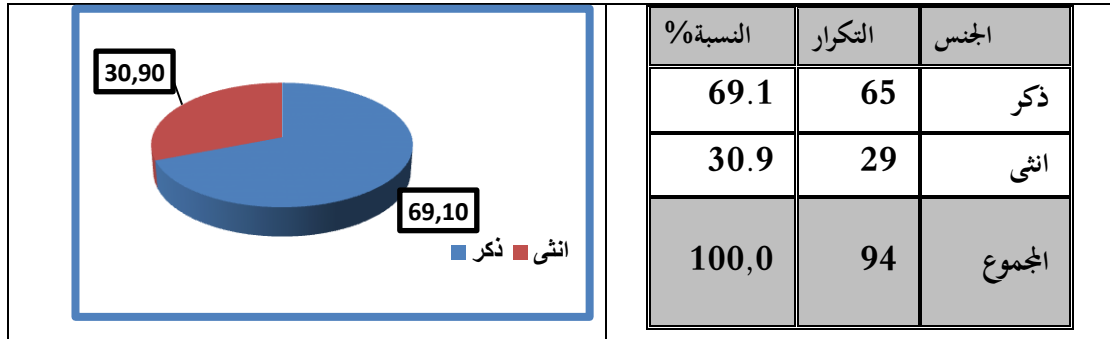
المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

بغرض التعرف على الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، تناولنا في المحور الأول من الاستبيان البيانات العامة لأفراد العينة وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة.

أولاً:الجنس

يوضح الجدول والتمثيل البياني توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم (04):توزيع أفراد العينة حسب الجنس
الشكل رقم(13):تمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس



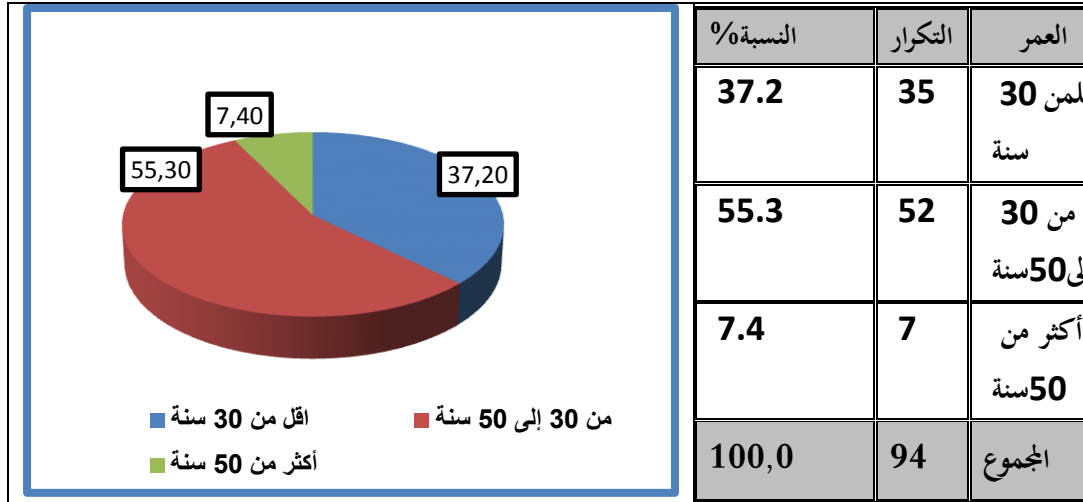
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول، أن نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور حيث بلغ عددهم 65 مفردة أي بنسبة مقدارها 69.1%، في حين بلغ عدد الاناث 29 مفردة أي بنسبة مقدارها 28%، وهذا ما يدل على غلبة المهنيين من الذكور في البنوك التي شملتها الدراسة على الإناث .

ثانيا: السن

تم توزيع أفراد العينة الدراسة حسب السن الى ثلاث فئات يلخصها الجدول والتمثيل البياني التالي:

الجدول رقم(05):توزيع افراد العينة حسب فئات أعمارهم
الشكل رقم(14):تمثيل البياني لأفراد العينة حسب فئات أعمارهم



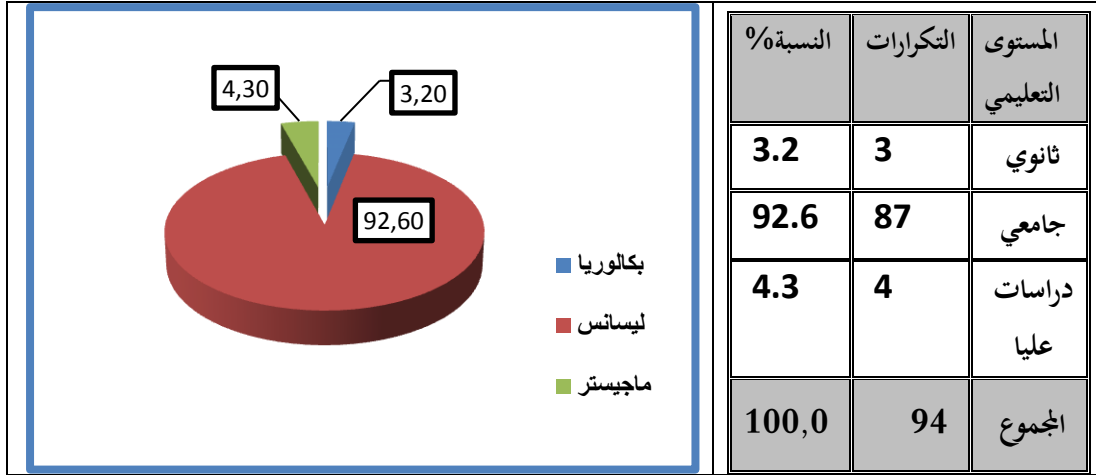
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه، فيما يتعلق بمتغير السن أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هي فئة من 30 إلى 50 سنة بنسبة قدرها 55.3%، ثم فئة أقل من 30 سنة بنسبة قدرها 37.20%، تليها فئة أكبر من 50 سنة بنسبة قدرها 7.4%.

ثالثا: المستوى التعليمي

يوضح الجدول توزيع الأفراد العينة حسب المستويات التعليمية:

الجدول رقم(06): توزيع افراد العينة حسب مستوى التعليمي
الشكل رقم(15):تمثيل البياني لأفراد العينة حسب مستوى التعليمي



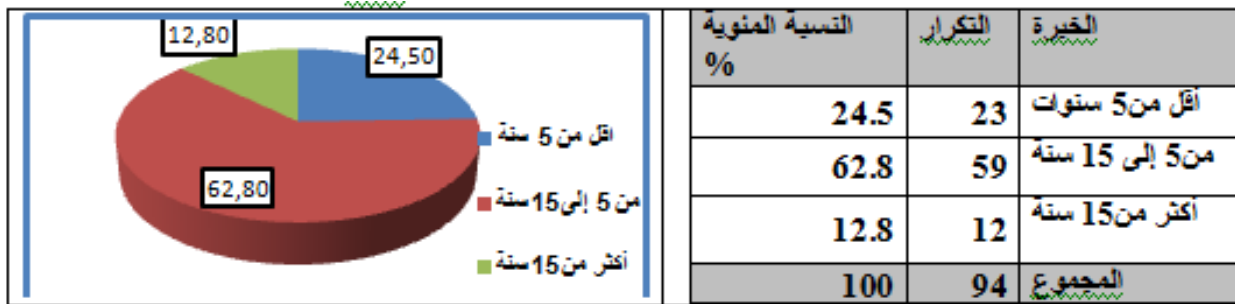
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يتضح من خلال الجدول، أن نسبة عالية من أفراد العينة ذات مستوى تعليمي فئة جامعي، حيث بلغ عددهم 87 وبنسبة مقدارها 92.6%، ثم تليها بعد ذلك فئة دراسات عليا اذ بلغ عددهم 4 أفراد وبنسبة مقدارها 4.3%، أما باقي أفراد العينة هم من فئة ثانوي وبلغ عددهم 3 أفراد بنسبة مقدارها 3.2%.

رابعاً: الخبرة

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التعامل مع البنك، حيث وزعت على ثلاث فئات وهي:

الجدول رقم(07):توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
الشكل رقم(16):تمثيل البياني لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية



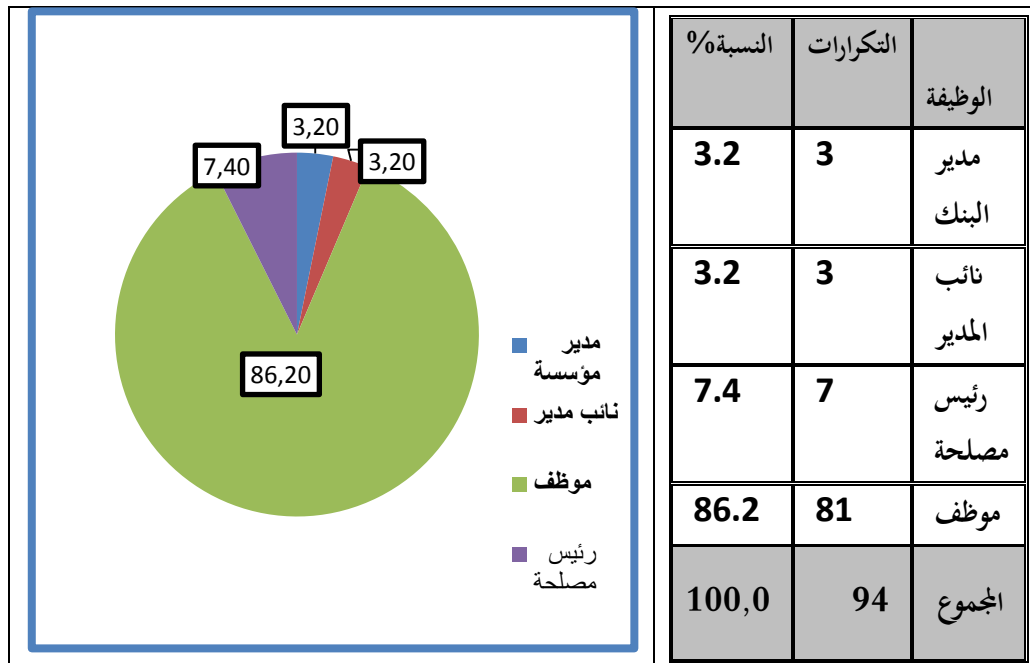
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه، فيما يتعلق بمتغير الخبرة فإن نسبة الأفراد الذين لهم سنوات خبرة من 5 إلى 15 سنة هي الفئة الغالبة و تقدر بـ 62.8%، بينما فئة أقل من 5 سنوات قدرت نسبتها بـ 24.5%، أما الفئة الضعيفة فهي فئة أكثر من 15 سنة حيث تقدر نسبتها بـ 12.8%، وهذا ما يدل على أن البنوك التي شملتها الدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الموظفين أصحاب الخبرة.

خامسا: الوظيفة

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب مهنة العاملين بالبنك، حيث وزعت إلى:

الجدول رقم(08): توزيع افراد العينة حسب الوظيفة
الشكل رقم(17): تمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

تفرعت مسميات الوظيفة لمستجوبي عينة الدراسة بين أربعة فئات: مدير البنك، نائب مدير، موظف، رئيس مصلحة، ويتضح من الجدول أعلاه، أن أغلبية أفراد العينة كانوا من الموظفين بنسبة 86.2%، تليها فئة رؤساء مصلحة القروض بنسبة 7.4%، ثم نسبة 3.2% لكل من فئة نائب المدير البنك ومدير البنك.

المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

سنعرض إجابات أفراد عينة الدراسة على حسب وجهات نظر المهنيين بخصوص أسباب المؤدية لمشكلة القروض المصرفية المتعثرة، بحيث أن مجموع الأسباب المدرجة في الاستبيان هي أسباب واقعية وفعلية تواجه البنوك بعد عملية منح الائتمان ، وفيما يلي عرض لتحليل إجابات أفراد العينة واختبار جميع الفرضيات.

الفرضية الأولى: "هناك مستوى متوسط للقروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية محل الدراسة"، لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى القروض المصرفية المتعثرة ودرجة الموافقة كما يراها أفراد عينة الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم(09):

الجدول رقم(09): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى القروض المصرفية

المتعثرة

رقم العبارة	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لا توجد سياسات إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك.	94	4.042	0.760	عالية
2	لا يقوم البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه..	94	4.042	0.654	عالية
3	عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية	94	2.606	1.028	متوسطة
4	وجود خطأ في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة.	94	4.042	0.760	عالية
5	عدم الاعتماد على الطرق والنماذج العلمية في منح القروض (معايير لجنة بازل وغيرها)	94	2.776	0.996	متوسطة
6	استخدام القرض لغير الغاية التي منح من أجلها.	94	2.489	1.023	متوسطة
7	وجود أنظمة معلومات ادارية تسمح بالتعرف على العملاء المحظور التعامل معهم	94	2.489	0.910	متوسطة
	المحور الثاني	94	3.351	1.158	متوسطة

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات (1،2،4) كانت ضمن الموافقة العالية [3.75-5]، بينما كانت الإجابات على فقرات (3،5،6،7) ضمن الموافقة المتوسطة [2.25-3.75]، وهذا ما يدل على أن غالبية الأفراد عينة الدراسة يرجعون سبب التعثر القروض إلى:

الفقرة (1): عدم وجود سياسات إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك، حيث أرجع أفراد عينة الدراسة ذلك إلى غلبة العوامل السياسية وطبيعة الحكم في الجزائر على السياسة الائتمانية المنتهجة في البنوك.

الفقرة (2): عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه، ويعود ذلك لضعف نظام العمل والرقابة الداخلية.

الفقرة (4): مشاكل التعثر تكون بسبب وجود خطأ في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة للعميل، بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك لنوعين من الخسائر (التعثر)، التعثر الأول هو تقدير قيمة ضمانات المقرض بقيمة أقل من قيمتها الأصلية (القيمة العادلة للأصل في السوق)، وبهذا تحدث مشكلة في استرجاع قيمة الدين المقرض بسبب انخفاض قيمة الضمان عن قيمة القرض المقدم بعد عملية تسيله، أما التعثر الثاني فهو عدم استرجاع الدين في حد ذاته.

أما بخصوص كل من الفقرة الثالثة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، يرى أفراد عينة الدراسة بأن:

الفقرة (3): عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية، وذلك يرجع على حسب ما أكدته المقابلات شخصية التي قامت بها الطالبة مع مسؤولي الائتمان إلى بعد مكان المشروع أو المؤسسة في الكثير من الحالات، وبسبب تقديم مكان العنوان بشكل خاطئ من طرف العميل طالب الائتمان، وهذا ما يعكس صورة غير حقيقية على العميل ووضعه المالي، وبالتالي يلجأ البنك في هذه الحالة إلى الإجراءات القانونية اللازمة.

الفقرة (5): عدم الاعتماد على الطرق والنماذج العلمية في منح القروض، حيث أكد أفراد العينة أنه في كثير من الحالات عند منح القروض لا يتم التعامل بالمطلوبات الحديثة للجنة بازل في عملية منح القروض، كما تم التأكيد على أن الجهاز المصرفي الجزائري يفتقر إلى الدورات التكوينية المتعلقة بالأساليب الحديثة في مواجهة مخاطر الائتمان.

الفقرة(6): استخدام القرض لغير الغاية التي منح من أجلها، بحيث يتحایل المقترض على البنك ويستخدم مبلغ القرض لأغراض أخرى لغير الشروط المتفق عليها.

الفقرة(7): وجود أنظمة معلومات ادارية تسمح بالتعرف على العملاء المحظور التعامل معهم، نلاحظ أن افراد عينة الدراسة كانت ضمن الموافقة المتوسطة، وذلك راجع إلى عدم وجود هيئات خارجية مختصة في تصنيف سوابق العملاء فيما يتعلق بتسديد قيمة الدين الممنوح لهم من طرف البنك، وعليه لا بد من إعادة النظر في هذه المشكلة من ناحية وضع قاعدة معلومات للعملاء (Base de Données Clientèle) على مستوى جميع البنوك عن طريق الشبكات المعلوماتية الداخلية الخاصة (Intranet) وذلك لتسهيل التعرف على العملاء الموجودين على مستوى القائمة السوداء لدى البنوك (Liste noire de clients) .

وفيما يتعلق بالمعدل العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تحدد مستوى المحور الثاني، فيتبين من الجدول أن المعدل العام قد بلغ 3.351، مما يعكس درجة موافقة متوسطة لمستوى القروض المصرفية المتعثرة. وعليه يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "هناك مستوى متوسط لواقع تطبيق الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة"، لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى القروض المصرفية المتعثرة ودرجة الموافقة كما يراها أفراد عينة الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم(10):

الجدول رقم(10): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الكفاءة المصرفية

رقم العبارة	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
8	قيام البنك بالتوظيف الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة	94	2.361	0.902	متوسطة
9	يعود نقص الكفاءة المصرفية الى تراجع نسبة الأرباح والحصة السوقية والقدرة التنافسية للبنك.	94	3.383	1.174	متوسطة
10	لايقوم البنك بتطبيق أنظمة الحوافز خاصة لموظفي التحصيل القروض (استثمار المهارات الفردية)	94	4.042	0.760	عالية
11	حرية موظفي الائتمان في اتخاذ القرارات، والسماح لهم برفع توصيتهم الائتمانية بشكل مهني دون تعرضهم لأي ضغوط (الادارة العليا)	94	1.808	0.737	منخفضة
12	عدم استخدام البنك تطبيقات وتقنيات حديثة من أجل تقديم أفضل خدمة للزبون	94	4.042	0.760	عالية
13	انخفاض تكاليف تقديم الخدمات في البنك بما لا يؤثر على جودتها	94	3.510	0.900	متوسطة
14	يقوم البنك بدورات تدريبية لتأهيل العاملين، وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان.	94	2.308	0.994	متوسطة
15	تزايد نسبة محصنات القروض المشكوك في تحصيلها	94	4.042	0.760	عالية
	المحور الثالث	94	3.187	1.028	متوسطة

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات (10،12،15) كانت ضمن الموافقة العالية [3.75-5]، بينما كانت الإجابات على فقرات (8،9،13،14) ضمن الموافقة المتوسطة [2.25-3.75]، أما الفقرة (11) فهي ضمن الموافقة المنخفضة [1-2.25].

وتدل هذه النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يرجعون فعليا مستوى الكفاءة المصرفية إلى أن البنك:

1- لا يقوم بتطبيق أنظمة الحوافز خاصة لموظفي التحصيل القروض (استثمار المهارات الفردية).

2- لا يستخدم تطبيقات وتقنيات حديثة من أجل تقديم أفضل خدمة للزبون.

3- لوحظ أنه يحقق تزايد في نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها.

أما بخصوص كل من الفقرات (8،9،13،14)، يرى أفراد عينة الدراسة بأن:

1- المحافظة على مستوى جيد للكفاءة المصرفية يعود لقدرة البنك على التحكم والتوظيف الأمثل لموارده المالية والمادية والبشرية المتاحة.

2- تراجع نسبة الأرباح والحصة السوقية والقدرة التنافسية للبنك، من شأنه أن يخفض من مستوى الكفاءة المصرفية.

3- ضرورة انخفاض تكاليف تقديم الخدمات في البنك بما لا يؤثر على جودتها.

4- قيام البنك بدورات تدريبية لتأهيل العامل، وتمكينه من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان.

أما بخصوص الفقرة (11) وافق أفراد عينة الدراسة بدرجة منخفضة حول حرية موظفي الائتمان في اتخاذ القرارات، والسماح لهم برفع توصيتهم الائتمانية بشكل مهني دون تعرضهم لأي ضغوط (الإدارة العليا)، مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بهذه القرارات وأخذها بعين الاعتبار.

كما يدل المعدل العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بفقرات مستوى الكفاءة إلى درجة موافقة متوسطة حيث بلغ المعدل العام 3.187 من قبل أفراد عينة الدراسة، وانحراف معياري قدره 0.028.

وعليه يتم قبول الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: " تؤثر القروض المصرفية المتعثرة بدرجة عالية على الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة"

اولا : نموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط للقروض المتعثرة والكفاءة المصرفية

لإيجاد نموذج معادلة الانحدار البسيط للقروض المتعثرة والكفاءة المصرفية (من العبارة

01 إلى 15) ينبغي تحديد معامل الارتباط ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) : قيمة معامل الارتباط بين المحور الاول و المحور الثاني

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري للتقدير e
1	0.715	0.611	0.2416

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن قوة الارتباط بين القروض المتعثرة و الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة قوية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0.715 و هي قيمة مرتفعة وقريبة من الواحد، مما يعني أن هذه العلاقة قوية. في حين كانت قيمة معامل التحديد 0.611 و هي قيمة قوية أيضا، و تدل على أن تأثير القروض المتعثرة فعلا تفسره المتغيرات التي تحدث في الكفاءة بنسبة 61.1% . أي كلما كانت الكفاءة المصرفية جيدة كلما كان التأثير على الحد من مشكلة القروض المتعثرة.

ثانيا :اختبار إجابات الافراد

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى القروض المصرفية المتعثرة ودرجة الموافقة كما يراها أفراد عينة الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم(12):

الجدول رقم(12): يوضح تأثير القروض المصرفية المتعثرة على الكفاءة المصرفية

رقم العبارة	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
16	يتم الاستعانة في معالجة التعثرات البنكية بالطرق الكمية (DEA , SFA, (DFA, TFA....	94	2.563	0.741	متوسطة
17	لا يتم استخدام النسب المالية(كأسلوب لقياس الكفاءة المصرفية) في اكتشاف التعثرات البنكية ومعالجتها	94	2.361	0.902	متوسطة
18	يعزى نقص الكفاءة المصرفية لعدم التزام البنك بمعدل مناسب من كفاية رأس المال	94	3.436	1.063	متوسطة
19	انخفاض الكفاءة المصرفية يعود لعدم التزام البنك بمعايير الإقراض المحددة من قبل السلطات النقدية	94	3.436	1.063	متوسطة
20	عدم وجود أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان (أنظمة الانذار المبكر للتعثر) يخفض من الكفاءة المصرفية	94	2.361	0.902	متوسطة
21	من أسباب تدني الكفاءة المصرفية عدم وجود إدارة كفؤة	94	3.436	1.036	متوسطة
22	عدم مسايرة المقترض عند رغبته بعدم السداد يزيد من الكفاءة المصرفية	94	2.361	0.902	متوسطة
	المحور الرابع	94	6.553	1.142	عالية

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لكل الفقرات (16،17،18،19،20،21،22) كانت ضمن الموافقة المتوسطة [2.25-3.75]، وهذا ما يدل على أن غالبية أفراد عينة يوافقون على أن للكفاءة المصرفية دور وأثر في الحد من القروض المتعثرة ، ولكن يكون ذلك إذا ما تم الاعتماد على:

- 1- الاستعانة في معالجة التعثرات البنكية بالطرق الكمية (DEA , SFA, (DFA, TFA....
- 2- استخدام النسب المالية(كأسلوب لقياس الكفاءة المصرفية) في اكتشاف التعثرات البنكية ومعالجتها.
- 3- التزام البنك بمعدل مناسب من كفاية رأس المال(وفق لمقررات لجنة بازل)
- 4- التقييد بمعايير الإقراض المحددة من قبل السلطات النقدية.

- 5- وضع أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان (أنظمة الانذار المبكر للتعثر) .
- 6- مسايرة المقترض عند عدم قدرته على السداد.
- 7- ضرورة الاهتمام بالكفاءات الادارية.

وفيما يتعلق بالمعدل العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بفقرات تأثير الكفاءة المصرفية في الحد من القروض المتعثرة، يتبين من الجدول أعلاه أن المعدل العام للمتوسط الحسابي قد بلغ 6.553 بانحراف معياري قدره 1.142، مما يعكس درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة حول أهمية ودور وتأثير الكفاءة المصرفية في الحد من القروض المتعثرة. وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى للمتغيرات العامة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة)

الفرضية الفرعية 1: توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم(13): نتائج اختبار ANOVA لمتغير الجنس

مستوى المعنوية	احصاءة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.665	1.189	0.070	1	0.070	بين المجموعات	المحور الاول
		0.368	92	33.845	داخل المجموعات	
			93	33.915	المجموع	
0.074	3.268	1.148	1	0,592	بين المجموعات	المحور الثاني
		0,361	92	32,876	داخل المجموعات	
			93	33,468	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير الجنس، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أو

المعنوية تساوي 0.665 بالنسبة للمحور الأول، و0.074 بالنسبة للمحور الثاني وهي أكبر من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية 2: توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير السن.

الجدول رقم(14): نتائج اختبار ANOVA لمتغير السن

مستوى المعنوية	احصاءة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0,085	2,528	0,893	2	1,785	بين المجموعات	المحور الاول
		0,353	91	32,130	داخل المجموعات	
			93	33,915	المجموع	
0,444	0,819	0,296	2	0,592	بين المجموعات	المحور الثاني
		0,361	91	32,876	داخل المجموعات	
			93	33,468	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير السن، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أو المعنوية تساوي 0.085 بالنسبة للمحور الأول، و0.444 بالنسبة للمحور الثاني وهي أكبر من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية 3: توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم(15): نتائج اختبار ANOVA لمتغير المستوى التعليمي

مستوى المعنوية	احصاءة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.537	0.627	0.230	2	0.461	بين المجموعات	المحور الاول
		0.368	91	33.454	داخل المجموعات	
			93	33,915	المجموع	
0.845	0.168	0.062	2	0.123	بين المجموعات	المحور الثاني
		0.366	91	33.345	داخل المجموعات	
			93	33,468	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي ، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أو المعنوية تساوي 0.537 بالنسبة للمحور الأول، 0.845 بالنسبة للمحور الثاني وهي أكبر من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية 4: توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير الخبرة.

الجدول رقم(16): نتائج اختبار ANOVA لمتغير الخبرة

مستوى المعنوية	احصاءة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.511	0.677	0.249	2	0.497	بين المجموعات	المحور الاول
		0.367	91	33.417	داخل المجموعات	
			93	33,915	المجموع	
0.345	1.077	0.387	2	0.774	بين المجموعات	المحور الثاني
		0.359	91	32,694	داخل المجموعات	
			93	33,468	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير الخبرة ، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أو

المعنوية تساوي 0.511 بالنسبة للمحور الأول، 0.345 بالنسبة للمحور الثاني وهي أكبر من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الفرعية 5: توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة.

الجدول رقم(17): نتائج اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة

مستوى المعنوية	احصاءة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
0.534	0.735	0.270	3	0.811	بين المجموعات	المحور الاول
		0.368	90	33.104	داخل المجموعات	
			93	33,915	المجموع	
0.306	1.223	0.437	3	1.311	بين المجموعات	المحور الثاني
		0.357	90	32.157	داخل المجموعات	
			93	33,468	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة في بنوك محل الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة ، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أو المعنوية تساوي 0.534 بالنسبة للمحور الأول، 0.306 بالنسبة للمحور الثاني وهي أكبر من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية الفرعية الخامسة من خلال الفرضيات الفرعية (1،2،3،4،5) يتم رفض الفرضية الرابعة.

المطلب الثالث: عرض النتائج وتحليلها

اولا: النتائج المستمدة من وصف خصائص العينة

1.هيمنة جنس الذكور من موظفي الائتمان في البنوك الجزائرية محل الدراسة على جنس الاناث، اذا بلغت النسبة المئوية للذكور 69.1%، في حين بلغت نسبة الاناث 30.9%.

2. غالبية موظفي البنوك الجزائرية محل الدراسة ذو مستوى جامعي بنسبة 99.6%.

3. حوالي 62.8% من موظفي البنوك الجزائرية محل الدراسة خبرتهم [من 5 إلى 15] سنة.

4. أغلبية مستجوبي البنوك الجزائرية محل الدراسة كانوا من الموظفين بنسبة 86.2%.

5. يتراوح سن غالبية موظفي البنوك الجزائرية محل الدراسة ما بين 30 إلى 50 سنة بنسبة 55.3%.

ثانيا: النتائج المستمدة من تحليل اجابات افراد عينة الدراسة:

1. تقييم مستوى القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية محل الدراسة، هو مستوى متوسط كون أن مجموع الأسباب المدرجة في الاستبيان: هي أسباب واقعية وفعالية تواجه البنوك بعد عملية منح الائتمان.
2. تقييم مستوى الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة، هو مستوى متوسط وذلك راجع لغياب تطبيق (أنظمة الحوافز للموظفين، تقنيات الحديثة....).
3. اظهرت النتائج وجود ارتباط قوي ودرجة عالية لتأثير القروض المصرفية المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية. وهذا ما يبرز الدور الفعال التي تلعبه الكفاءة في الحد من تعثر القروض.
4. ان المتغيرات (الجنس ، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة) ليس لها تأثير مباشر على موظفي البنوك الجزائرية محل الدراسة. حيث لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تقييم دور الكفاءة المصرفية للحد من القروض المتعثرة تعزى لهذه المتغيرات.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل تقديم عرض لأهم التصنيفات القروض ومراحل سير عملية منحها، كما تم إجراء دراسة استبائيته للبنوك الجزائرية محل الدراسة قصد محاولة الوصول الى مواطن الضعف والأسباب المؤدية لظاهرة القروض المتعثرة وإيجاد أنسب الحلول لمعالجتها عن طريق حسن استخدام الكفاءة المصرفية، بحيث تم التوصل لنتائج مفادها أن مسببات التعثر المصرفي مشاكل متعلقة بالبنك ومشاكل متعلقة بالمقترض وأخرى بالبيئة المحيطة، كما خلصنا أن البنك يتخذ إجراءات الميسورة في بداية التعثر المصرفي مع المقترض لراغب في تسديد دين القرض ، ولكنه يتعامل بالإجراءات اللازمة من التنفيذ في حال ثبات النية السيئة.

أما في الواقع العملي للبنوك فقد وجدنا أن البنوك لا تعتمد على الأساليب الكفاءة المصرفية، لذا عليها إتباع إجراءات رقابية للسلامة المصرفية، إلى حين استخدام تقنيات حديثة لهذه الأساليب وتدريب العاملين وتمكينهم من استخدامها، كما تمت الإجابة على التساؤلات المطروحة في بداية الدراسة من خلال اختبار و مناقشة الفرضيات، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج واقتراحات يمكنها أن تدعم سلامة المصارف العاملة في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

إن البنوك تسعى جاهدة إلى تطوير أساليب حديثة لضمان سلامة حسن سير عملها أولاً، وتوطيد علاقتها مع زبائنها ثانياً، بحيث يتمثل دورها الأساسي في عملية استقبال الودائع وتقديم القروض لتحصيل فوائد لحسابها الخاص، إلا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كلياً أو جزئياً في أوقاتها المحددة، وذلك ما يولد فرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك ومجموع المبالغ المتوقع استرجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد الاستحقاق، وعليه فإن مشكلة القروض المتعثرة لا يمكن الحد منها كلياً، لكن أساليب الكفاءة المصرفية (النسب المالية، الطرق الكمية) لها دور فعال في الاكتشاف والتنبؤ والتقليل من حجم تعثر القروض، إذ تعتبر هذه الأخيرة كمؤشر للجهات المعنية من أجل التدخل واتخاذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

نتائج الدراسة:

1. القروض المتعثرة هي ظاهرة عادية تصادفها البنوك في عملياتها، تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالباً ما تكون خارجة عن نطاقا لبنك مانحا لائتمان، لكن زيادة نسبة هذا النوع من القروض عن حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر.
2. أشارت النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية محل الدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الضمانات المقدمة من طرف المقترض ، وهذا يعني أن البنوك تجعل من الضمانات نظام حماية أولي ولا تضع ثقتها في العميل.
3. تتحمل البنوك خطر صحة المعلومات المقدمة من المقترض، لأنها تأخذ في المرتبة الأولى العميل نفسه، وذلك عند طلب المعلومات المالية، مما يدل على أن البنوك لا تأخذ في نفس المرتبة (الأولى) الزيارات الميدانية للمؤسسة المقترضة.
4. لاتعتمد البنوك الجزائرية محل الدراسة على أساليب الكفاءة المصرفية لكونها تفتقر لاستعمال النماذج العلمية الحديثة، وتكتفي باستخدام التحليل المالي التقليدي بدرجة عالية من أجل تخفيض الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم السداد.

5. تعاني البنوك الجزائرية من ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة بدرجة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى ضعف وعي المهنيين في المجال الائتماني وقلة كفاءتهم، إضافة إلى ضعف الدورات التكوينية لهم، هذا من جهة، وعدم أخذ المستويات العليا بعين الاعتبار توصيات المهنيين حول الطرق المثلى المؤدية لنجاح عملية منح القروض من جهة أخرى.

الاقتراحات:

1. على البنك وضع المزيد من الاستراتيجيات والحرص على انتقاء العملاء ذوي المخاطر المنخفضة أو المعدومة وذلك من خلال الاستعلام عن العملاء من المصادر المختلفة المتوفرة خاصة الامتثال لتوجيهات البنك المركزي في هذا الصدد.
2. من الأفضل أن تكون معالجة القروض المتعثرة عن طريق المفاوضات الودية بدلا من الإجراءات القانونية التي تعرض البنك لخسارة عملائه الدائمين ودرجة تنافسيتهم.
3. ضرورة التنبه الى عدم اعتماد ضمانات القروض المرتكز الرئيسي للقرار الائتماني، واعتبارها كحلقة مكملة لاتخاذ قرار منح القرض المدروس.
4. ضرورة تجديد الاستعلام عن العملاء والقيام بعمل زيارات دورية من حين الى اخر، مما يؤدي الى الاكتشاف المبكر للتجاوزات، والتأكد من حسن ادارة العميل لمشروعه وتقييم وضعه المالي بشكل مستمر، والعمل على تقديم النصيحة والمشورة له.
5. تطبيق انظمة فعالة في مجال ادارة مخاطر الائتمان، وذلك عن طريق تهيئة البنك على تطبيق المعيار الجديد للجنة بازل 3.
6. زيادة اهتمام البنوك بالتدريب العملي (دورات تكوينية، ملتقيات، تبادل الخبرات بين البنوك...)
7. ضرورة منح المكافآت وحق المشاركة في توزيع الأرباح ، بهد تحفيز الموظفين والحد من التحيز في اتخاذ القرار.

آفاق الدراسة:

تضل مجالات الدراسات والبحوث العلمية الأكثر تعمقا في الموضوع مفتوحة، وفيمايلي مجموعة من

النقاط التي نراها جديرة بالذكر:

- واقع تطبيق أساليب الكفاءة المصرفية وفق مقررات بازل 3
- دور معايير الأداء في تحليل وتقييم مستوى البنوك الجزائرية
- دور الانظمة الخبيرة في الحد من مشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم هندي منير، (2000)، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات - ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، مصر.
2. احمد غنيم ، (2007)، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ،مطابع المستقبل ،الطبعة الاولى ،مصر.
3. بن عبد الله خالد أمين، (1998)، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
4. جيمس جوارتي ريتشارد ستروب، (1987)، ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي وآخرون، الاقتصاد الجزئي الاختيار الخاص والعام، دار المريخ.
5. حمزة محمود الزبيدي. (2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ط1 مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان.
6. حنفي عبد الغفار وعباد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة.
7. خالد وهيب الراوي ،(2003)،ادارة العمليات المصرفية ،الطبعة الثانية ،دار المناهج للنشر، الأردن.
8. الخضيرى محسن احمد ،(1996)،الديون المتعثرة "الظاهرة ،الاسباب ، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع ،القاهرة، مصر.
9. رحيم حسين ،(2008)،الاقتصاد المصرفي "مفاهيم ،تحليل، تقنيات"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،ط1،قسنطينة ،الجزائر.
10. رمضان زياد سليم ومحفوظ أحمد جودة، (1996)، إدارة البنوك، دار المسيرة ، الطبعة الثانية، عمان.
- رمضان زياد سليم، (1996)، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان.
11. الزنداين جميل سالم، (1999)، أساسيات الجهاز المصرفي، دار وائل للنشر، عمان .
12. زينب حسين عوض الله ،(1994)،اقتصاديات النقود والمال ،الطبعة الاولى ،الدار الجامعية مصر.

13. سمير الخطيب ،(2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ،منهج علمي وتطبيقي عملي ،منشأة المصارف ، الاسكندرية ،مصر .
14. طارق عبد العال ،(2003)،التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك ،الدار الجامعية ، الاسكندرية .
15. الطاهر لطرش ،(2005)،تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ط4 الجزائر .
16. عبد الحميد الشواربي ،(2002)،ادارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية ،منشأة المعارف ،الاسكندرية .
17. عبد الغفار حنفي ،(2001)،ادارة المصارف، الطبعة الاولى ،دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية ،مصر .
18. عبد المطالب عبد الحميد ،(2000)، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ، مصر .
19. عبد المعطي رضى ارشيد ومحفوظ احمد جودة ،(1999)،ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن .
20. عبد الوهاب مطر الدايري،(1991)، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد .
21. غنيم أحمد،(1997)، الائتمان والتحول في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك، دار النشر المستقبل، مصر .
22. محمد كمال خليل الحمزاوي ،(2002)،اقتصاديات الائتمان المصرفي منشأة المعارف ،الاسكندرية .
23. مصطفى رشدي شيحة ،(1999)،النقود والمصارف والائتمان ،الطبعة الاولى ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر .

ثانياً: البحوث والمقالات

1. ثابت عبد الرحمان ادريس،(2006)،كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية ،"مفاهيم اساسية و طرق القياس و التقسيم"،الدار الجامعية ،الاسكندرية .
2. فريد راغب النجار ،(2011)،اعادة هندسة الائتمان بالبنوك نهاية القروض المصرفية ،الدار الجامعية ،القاهرة ،مصر .
3. لورنس يحيى صالح،(2009)، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق- دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة-، مجلة الدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد السابع والسبعون، العراق .
4. محمد الجموعي قريشي و الحاج عرابة، (2012)، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA -دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد11.
5. محمد عبد الكريم علي عبد ربه،(2003)، مقدمة في اقتصاديات البيئة، قسم الدراسات البيئية، معهد الدراسات العليا والبحوث، جامعة الاسكندرية، مصر .
6. محمد محمود يوسف،(1994)، كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 46.
7. الملامح الاساسية لاتفاق بازل II والدول النامية،(2004) ،سلسلة اوراق عمل ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي .
8. نصال رؤوف احمد،(2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على نهاية راس المال في القطاع المصرفي : "دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد السادس والثلاثون ،العراق .
9. ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه
1. أحمد حسين بتال،(2012)، قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.

2. إسماعيل سالم الجهمي،(2006)، نموذج مقترح لزيادة فعالية البنوك في ظل تفاعل الثقافات والأنماط القيادية بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية، رسالة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
3. بن بوزيد سليمان ،دور نماذج التحليل المالي في تجنب التعثر المصرفي ،مذكرة صمن نيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم الاقتصاد جامعة البشير الابراهيمي ،برج بوعرييج ، الجزائر .
4. بني خالد مرعي حسن احمد،(2003)، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية ،دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الاردن ،دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال ،جامعة الموصل ،الاردن .
5. جمال ابو عبيد ،(2003)،القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الاردنية، الاسباب والاثار والحلول الممكنة ، رسالة دكتوراه فلسفة ،غير منشورة ،كلية الدراسات الادارية والمالية العليا ،جامعة عمان العربية ،الاردن.
6. ذيب حسين،(2012)، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان رسالة ماجستير جامعة قاصد مرياح وراقعة.
7. سمير محمد علي حسين ، (2005)،قياس كفاءة وفاعلية سوق الأوراق المالية المصرية ودورها في عملية الإصلاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
8. طارق عبد الله المحيسن ،(2006)،اثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الاردني "دراسة قياسية 1979-2004"،رسالة ماجستير في الاقتصاد ،جامعة مؤتة ،الاردن.
9. فاطمة بن شنة،(2010)، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد القروض المتعثرة رسالة ماجستير جامعة قاصد مرياح الوراقعة ،الجزائر .
10. فطيمة الزهرة نوي ،(2010)،تقييم كفاءة اداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال "2004-2008" ، مذكرة ماجستير تخصص العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، الاردن .
11. لعراف فايذة ،(2010)،مدى تكييف النظام المصرفي مع معايير بازل ،رسالة ماجستير، محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر .

12. محمد داود عثمان، (2008)، اثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .

رابعاً : ملتقيات ومؤتمرات

1. محمد براق و خالد بن عمر، (11-12 مارس 2008)، القروض البنكية المتعثرة، الاسباب و الحلول، المؤتمر الدولي الثاني حول الاصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة جامعة القاصد مباح ورقلة الجزائر .

المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب

1. JoleBeessés , (1996),Gestion de risques et gestion actif- passif des banques ,dalloz ,Paris.
2. Rose Peter S, (2002), commercial Bank Management , International Edition, MCGraw Hill Irwin, New york ,USA.
3. Youssef ChalachFautres ,(29/03/2015),Risque de crédit ,

ثانياً: البحوث والمقالات

1. Bruno de Borger, KristiaanKerstens, Wim Moesen& Jacques Vanneste,(1994), *A Non-Parametric Free Disposal Hull (FDH) Approach to technical efficiency: an illustration of radial and graph efficiency measures and some sensitivity results*, Swiss Journal of Economics and Statistics.

2. David, C.Wheelock& Paul, W.Wilson,(1995), *Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Banks Do Matter?*,Federal Reserve Bank of St. Louis, Issue Jul.

[http : // perso.Wanadoo.fr](http://perso.Wanadoo.fr) .

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

1. Banamghar Mourad, (2012), la réglementation prudentielle des banques des établissements financiers en Algérie et son degré d'adéquation aux standards de Bale 1et Bale 2, mémoire de magister , université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou ,Algérie.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارة

استبيان

تحية طيبة و بعد...

نقوم بإجراء دراسة تحت عنوان "أثر عشر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر ، تخصص بنوك. وباعتباركم المعنيون بموضوع الدراسة، نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات هذا الاستبيان، ونؤكد على أن البيانات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة، وستعامل بسرية تامة.

وشكرا على حسن تعاونكم

الطالبة: بسيسة آمنة

تحت اشراف الأستاذة : خرخاش سامية

الرجاء وضع إشارة (x) في الخانة المناسبة

أولاً: البيانات العامة

1-	الجنس	ذكر	أنثى		
2-	السن	أقل من 30 سنة	من 30 إلى 50 سنة	أكبر من 50 سنة	
3-	المستوى التعليمي	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	
4-	الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	
5-	الوظيفة	مدير البنك	نائب المدير	موظف	رئيس مصلحة

ثانياً: عبارات الاستبيان

محتوى العبارة					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: مستوى القروض المتعثرة في البنك									
1	لا توجد سياسات إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك.								
2	لا يقوم البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه.								
3	عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية.								
4	وجود خطأ في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة.								
5	لا يقوم البنك بتحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث العائد والمخاطرة.								
6	استخدام القرض لغير الغاية التي منح من أجلها.								
7	وجود أنظمة معلومات إدارية تسمح بالتعرف على العملاء المخطور التعامل معهم								
المحور الثاني: مستوى الكفاءة المصرفية									
8	قيام البنك بالتوظيف الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة.								
9	يعود نقص الكفاءة المصرفية الى تراجع نسبة الأرباح والحصة السوقية والقدرة التنافسية للبنك.								
10	لا يقوم البنك بتطبيق أنظمة الحوافز خاصة لموظفي التحصيل القروض (استثمار المهارات الفردية)								
11	حرية موظفي الائتمان في اتخاذ القرارات، والسماح برفع توصيتهم الائتمانية بشكل مهني دون تعرضهم لأي ضغوط (الإدارة العليا)								

					12	عدم استخدام البنك تطبيقات وتقنيات حديثة من أجل تقديم أفضل خدمة للزبون
					13	انخفاض تكاليف تقديم الخدمات في البنك بما لا يؤثر على جودتها
					14	يقوم البنك بدورات تدريبية لتأهيل العاملين، وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان
					15	تزايد نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها.
المحور الثالث : تأثير الكفاءة المصرفية في الحد من القروض المتعثرة						
					16	يتم الاستعانة في معالجة التعثرات البنكية بالطرق الكمية (DEA ,SFA , DFA, TFA....)
					17	لا يتم استخدام النسب المالية (كأسلوب لقياس الكفاءة المصرفية) في اكتشاف التعثرات البنكية ومعالجتها .
					18	يعزى نقص الكفاءة المصرفية لعدم التزام البنك بمعدل مناسب من كفاية رأس المال
					19	انخفاض الكفاءة المصرفية يعود لعدم التزام البنك بمعايير الاقراض المحددة من قبل السلطات النقدية
					20	عدم وجود أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان (أنظمة الانذار المبكر للتعثر) يخفض من الكفاءة المصرفية.
					21	من أسباب تدني الكفاءة المصرفية عدم وجود إدارة كفؤة
					22	عدم مسايرة المقترض عند رغبته بعدم السداد يزيد من الكفاءة المصرفية

الملحق رقم (02)

قائمة الاسمية لمحكمي الاستبيان:

استاذ محاضر أ	فرحات عباس
استاذ محاضر ب	بلعباس رايح
استاذ محاضر ب	غربي حمزة
استاذ محاضر ب	.عريوة محاد
استاذ محاضر ب	بوعايدة حسان

قائمة

الجداول والأشكال والملحق

فهرس الجداول

الرقم	المحتويات	الصفحة
01	أوزان المخاطرة وفق مقررات لجنة بازل ا	31
02	الاستبيانات الموزعة والمجاب عليها وغير المجاب عليها في البنوك التي شملتها الدراسة	80
03	يبين قيمة معامل: Cronbach's Alpha	82
04	توزيع افراد العينة حسب الجنس	84
05	توزيع افراد العينة حسب فئات اعمارهم	85
06	توزيع افراد العينة حسب مستوى التعليمي	86
07	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	86
08	توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	87
09	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى القروض المصرفية المتعثرة	88
10	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الكفاءة المصرفية	91
11	قيمة معامل الارتباط بين المحور الاول و المحور الثاني	93
12	لقروض المصرفية المتعثرة على الكفاءة المصرفية	94
13	نتائج اختبار ANOVA لمتغير الجنس	95
14	نتائج اختبار ANOVA لمتغير السن	96
15	نتائج اختبار ANOVA لمتغير المستوى التعليمي	97
16	نتائج اختبار ANOVA لمتغير الخبرة	97
17	نتائج اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة	98

فهرس الاشكال

الصفحة	المحتويات	الرقم
10	أهم تصنيفات القروض المصرفية	01
11	أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية	02
17	أسس تصنيف القروض المتعثرة	03
25	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع	04
33	الدعائم الثلاث للجنة بازل II	05
37	البدائل المختلفة للتعامل مع المشروع	06
47	العلاقة بين مدخلات ومخرجات المصرف التجاري	07
54	أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية	08
56	نموذج العائد على حقوق الملكية	09
65	الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	10
73	أهم تصنيفات القروض المصرفية للبنوك الجزائرية	11
77	مراحل سير عملية منح القروض	12
84	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس	13
85	التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب فئات اعمارهم	14
86	التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب مستوى التعليمي	15
86	التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية	16
87	التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب الوظيفة	17



فهرس الملاحق

الصفحة	المحتويات	الرقم
114	الاستمارة الاستبائية	01
115	قائمة الاسمية للمحكمين	02

الفهرس

فهرس

المحتويات	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
مقدمة.....	أ-هـ.....
الفصل الأول :الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة	
تمهيد.....	7.....
المبحث الأول: ماهية القروض المتعثرة	8.....
المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة	8.....
المطلب الثاني: مراحل تعثر القروض المصرفية	14.....
المطلب الثالث :أنواع القروض المتعثرة	17.....
المبحث الثاني :اسباب وأثار ومؤشرات تعثر القروض المصرفية	21.....
المطلب الأول : أسباب تعثر القروض المصرفية	21.....
المطلب الثاني: آثار تعثر القروض المصرفية	23.....
المطلب الثالث : مؤشرات تعثر القروض المصرفية	27.....
المبحث الثالث : معالجة القروض المصرفية	29.....
المطلب الأول :فاعلية لجنة بازل	29.....
المطلب الثاني : أساليب معالجة القروض المصرفية	33.....
المطلب الثالث : الحلول المقترحة لإشكالية القروض المتعثرة	37.....
خلاصة الفصل الأول.....	39.....

الفصل الثاني : الإطار النظري للكفاءة المصرفية

41.....	تمهيد
42.....	المبحث الأول : ماهية الكفاءة المصرفية
42.....	المطلب الأول : مفهوم الكفاءة
45.....	المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية
47.....	المطلب الثالث : أنواع الكفاءة المصرفية
52.....	المبحث الثاني : العناصر الرئيسية والعوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية
52.....	المطلب الأول العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية
53.....	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية
54.....	المبحث الثالث: طرق قياس الكفاءة المصرفية
54.....	المطلب الأول: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية
57.....	المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية بالطرق الكمية
60.....	المبحث الرابع: مدخل نظري حول البنوك التجارية
60.....	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية
61.....	المطلب الثاني: أهداف البنك التجاري
63.....	المطلب الثالث :أنواع ووظائف البنوك التجارية
66.....	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : دراسة ميدانية لأثر القروض المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية لعينة من البنوك الجزائرية
68.....	تمهيد

المبحث الأول :تصنيفات القروض ومراحل سير عملية منحها من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة.....	69
المطلب الأول :تصنيفات القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة.....	69
المطلب الثاني : : مراحل سير عملية منح القرض من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة.....	73
المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة و الأساليب الاحصائية المستخدمة.....	78
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....	78
المطلب الثاني : أساليب جمع البيانات وأدوات التحليل الاحصائي.....	80
المبحث الثالث : التحليل الاحصائي ، اختبار الفروض وعرض النتائج	84
المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة	84
المطلب الثاني : تحليل اجابات افراد العينة واختبار الفرضيات	88
المطلب الثالث : عرض النتائج وتحليلها	98
خلاصة الفصل الثالث.....	100
خاتمة	102
قائمة المراجع.....	106
الملاحق.....	113
قائمة الجداول والأشكال والملاحق.....	116
الفهرس	119

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص:

ركزت هذه الدراسة على معرفة أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية من وجهة نظر موظفي الائتمان، ومدى تطبيق أساليب الكفاءة في البنوك الجزائرية محل الدراسة. قسمت الدراسة إلى جزئين، الأول نظري والثاني تطبيقي، خصص الجزء الأول لمراجعة شاملة للأسس النظرية والدراسات والأبحاث المتعلقة بمفهوم القروض المتعثرة، مسبباتها، كيفية معالجتها، أما الجزء الثاني تم إسقاط الجانب النظري على واقع البنوك الجزائرية وذلك بالاعتماد على أسلوب الاستقصاء من خلال إجراء دراسة استبائية شملت المهنيين في القطاع المصرفي لكل من ولايتي المسيلة، برج بوعرييج. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها افتقار البنوك الجزائرية محل الدراسة لاستخدام الأساليب والنماذج العلمية الحديثة للكفاءة، والاكتفاء باستخدام التحليل المالي التقليدي في مواجهة خطر التعثر. كما تم التوصل إلى أن من أهم مسببات مشكلة القروض المتعثرة تلك العناصر ذات الصلة بالمقترض، البنك، البيئة المحيطة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة، الكفاءة المصرفية، القروض المتعثرة.

Résumé:

Cette étude a porté sur la connaissance de l'impact de la défaillance prêts bancaires à l'efficacité des banques commerciales du point de vue du personnel de crédit, et l'étendue de l'application de méthodes efficaces dans les banques algériennes à l'étude.

L'étude a été divisée en deux parties, la première application théorique et la seconde, consacrée la première partie d'un examen complet des fondations et des études théoriques et des recherches sur le concept de prêts non performants, leurs causes, comment les aborder, mais la deuxième partie est tombé côté théorique sur la réalité des banques algériennes, en fonction de la méthode d'enquête à travers un questionnaire de l'étude professionnels inclus dans le secteur bancaire pour chacun des états de gaz, Bordj Bou Arreridj.

L'étude a révélé plusieurs résultats les plus importants de l'absence de banques algériennes à l'étude pour l'utilisation de méthodes scientifiques modernes et des modèles d'efficacité, et que l'aide de l'analyse financière traditionnelle en face du risque de déclenchement. A également été atteint que les causes les plus importantes du problème des prêts non-performants ces éléments pertinents à l'emprunteur, la banque, le milieu environnant.

Mots clés: l'efficacité, l'efficacité de la banque, les prêts non performants

Abstract:

This study focused on the knowledge of the impact of faltering bank loans to commercial banks efficiency from the standpoint of credit personnel, and the extent of the application of efficient methods in the Algerian banks under study.

The study was divided into two parts, the first theoretical and the second application, devoted the first part of a comprehensive review of the foundations and theoretical studies and research on the concept of non-performing loans, their causes, how to address them, but the second part has been dropped theoretical side on the reality of the Algerian banks, depending on the survey method through a study questionnaire included professionals in the banking sector for each of the states of gas, Bordj Bou Arreridj.

The study found several of the most important results of the lack of Algerian banks under study for the use of modern scientific methods and models of efficiency, and only using the traditional financial analysis in the face of the risk of tripping. Has also been reached that the most important causes of the problem of non-performing loans those elements relevant to the borrower, the bank, the surrounding environment.

Key words: efficiency, banking efficiency, non-performing loans.